صحيفة جامعة تصدر كل ثلاثاء وجمعة
24/24
الثمن
1200 مليما

حديث عن تفاهمات بين فتح وحماس
هل تتوافق الفصائل الفلسطينية قبل فوات الاوان ؟

رغم ترشحه للمرة 17 على التوالي لكأس امم افريقيا
"مخالب" نسور قرطاج في حاجة الى "الصيانة" وحماية مميش واجبة

22

الثلاثاء 19 نوفمبر 2024 / عدد 666

ارتفاع في نسبة البطالة في تونس:
شبح الأزمة متواصل والحلول ممكنة مع توفر الارادة السياسية

6

بين فيفري و اوت 2025
نحو تأجيل دخول منصة التثبت من الشيكات الخدمة

7

حسين فهمي:
هذه أبرز التحديات التي واجهتنا خلال التحضير للدورة 45 من مهرجان القاهرة السينمائي

14

تحت مجهر "24/24" :
الزيارات الفجئية وكشف ملفات الفساد متابعة دقيقة لأداء المسؤولين وتقصي ميداني للحقيقة

أراضي "السيالين" و أحباس عزيزة عثمان بصفاقس :
مساحات خارج الدورة الإقتصادية لاسباب عقارية حرمت الأهالي من مشاريع تنموية

الافتتاحية

محمد بن محمود

بلينكن.. بين التدليس السياسي والحقيقة المغيبة

في عالم السياسة الدولية، لا يُعد من الغريب أن يبرز شخصيات تتسم بالمراوغة والقدرة على التلاعب بالكلمات، ولكن ما يثير القلق هو عندما يصبح هذا التلاعب جزءًا من سياسة دولة عظمى مثل الولايات المتحدة. في هذا السياق، نجد وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، الذي لا يبدو أنه يتردد في تبني مواقف تثير العديد من علامات الاستفهام حول نزاهته وحياده في التعامل مع قضايا الشرق الأوسط، وبخاصة القضية الفلسطينية والصراع الدائر في غزة.

يشير البعض إلى أن بلينكن لا يختلف عن رئيسه جو بايدن في سياسته تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. إذا كان بايدن يصرح علنًا بأن الصهيونية ليست مرتبطة بالديانة اليهودية، فإن بلينكن، كيهودي صهيوني، قد يتبع خطًا أكثر وضوحًا في التأكيد على موقفه المتماهي مع المصالح الإسرائيلية. بلينكن، الذي نُشرت صور له في عدة مناسبات وهو يُدمع عينيه على ضحايا الحرب الإسرائيلية في غزة، يعكس ارتباطًا عاطفيًا لا يُخفى على أحد بالكيان الإسرائيلي. هذه المواقف تظهر أن السياسة الخارجية الأمريكية في عهد بلينكن ليست محايدة، بل هي سياسة منحازة تدافع عن مصالح دولة الاحتلال على حساب حقوق الفلسطينيين.

واحدة من أبرز القضايا التي تظهر التناقض في تصريحات بلينكن هي قضية المساعدات الإنسانية لقطاع غزة. بعد أن منحت الولايات المتحدة مهلة للكيان الإسرائيلي لتحسين الوضع الإنساني في غزة، انتهت المهلة في تاريخ 14 نوفمبر 2024، ولكن بلينكن كان سريعًا في التأكيد أن إسرائيل قد نفذت معظم الخطوات المطلوبة منها لتحسين الأوضاع الإنسانية.

وعلى الرغم من هذا التصريح، تكذب الحقائق هذا الادعاء، حيث أعلنت الأمم المتحدة ومنظمات إغاثية أمريكية أن الكيان الإسرائيلي فشل في الوفاء بالتزاماته.

وفي الوقت الذي يواصل فيه بلينكن الدفاع عن إسرائيل وتبرير مواقفها، نجد أن التقارير الميدانية تشير إلى استمرار معاناة السكان في غزة، مع عدم وصول المساعدات الإنسانية إلى العديد من المناطق، بما في ذلك شمال القطاع. هذا التناقض بين تصريحات بلينكن والواقع الميداني يعكس بوضوح عدم مصداقية المواقف الأمريكية في هذا الملف.

ومن أكثر التصريحات المثيرة للجدل كانت تلك التي أدلى بها بلينكن حول موقف حماس من وقف إطلاق النار. في حين أن بلينكن اتهم حماس برفض صفقة لوقف إطلاق النار، فإن التقارير الإعلامية تشير إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو كان وراء تعطيل هذه الصفقة. بلينكن، الذي يُفترض أن يكون على دراية بتفاصيل المفاوضات، لم يتوانَ عن إلقاء اللوم على حماس، محاولًا تحريف الحقائق لتجميل صورة الاحتلال الإسرائيلي.

بلينكن في تصريحاته قال أيضًا إن حماس رفضت عرضًا للخروج الآمن من غزة، وهو ادعاء يُثير تساؤلات حول الهدف من وراء هذه التصريحات. هل يعقل أن يُطلب من حركة مقاومة أن تستسلم بشكل سلمي بينما قوات الاحتلال الإسرائيلية مستمرة في هجماتها الوحشية على المدنيين؟ وهل يُمكن توقع استجابة إيجابية من أي فصيل مقاوم في ظل ظروف مشابهة؟ هذه الأسئلة تبرز حجم التلاعب الذي يمارسه بلينكن في ملف معقد مثل هذا.

ويُعتبر بلينكن، كما كان حال العديد من سابقيه في وزارة الخارجية الأمريكية، بمثابة ناطق رسمي باسم السياسة الإسرائيلية. وففي الوقت الذي تدعي فيه الولايات المتحدة أنها تسعى لتحقيق السلام في المنطقة، نرى أن الدعم الأمريكي لإسرائيل يزداد قوة على حساب الشعب الفلسطيني. بلينكن، الذي يجسد الانحياز الأمريكي الكامل لمصالح الاحتلال، يتبنى بشكل صريح الرواية الإسرائيلية، ويسعى إلى تبرير أي تجاوزات إسرائيلية على الساحة الدولية.

مواقف بلينكن ليست مقتصرة على التصريحات فقط، بل تشمل أيضًا السياسات التي تتبناها الولايات المتحدة في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. فهو يعمل بشكل مستمر على إعاقة أي تحرك قد يضغط على إسرائيل، سواء عبر استخدام الفيتو في مجلس الأمن أو من خلال التأثير على المواقف الدولية الأخرى.

إذا كان أفيخاي أدرعي، المتحدث العسكري باسم الجيش الإسرائيلي، يروج للرواية الإسرائيلية عبر وسائل الإعلام، فإن بلينكن يتبنى نفس الأسلوب، لكن عبر منصات سياسية ودبلوماسية. بلينكن، مثل أدرعي، يسعى إلى تسويق الصورة التي ترغب إسرائيل في عرضها للعالم، ويعمل على تحريف الوقائع لتناسب المصالح الإسرائيلية. هذا التشابه يعكس حجم التداخل بين السياسات الأمريكية والإسرائيلية، ويؤكد أن بلينكن ليس مجرد دبلوماسي أمريكي، بل هو جزء من استراتيجية أوسع تسعى إلى تثبيت هيمنة إسرائيل في المنطقة.

وفي النهاية، تبقى الحقيقة واضحة للجميع، رغم كل محاولات التدليس والمراوغة. بلينكن، ومن خلفه الإدارة الأمريكية، لا يُقدمان سوى مواقف مسيسة تخدم الأجندة الإسرائيلية على حساب حقوق الفلسطينيين. ومع تصاعد المعاناة في غزة، ومع استمرار تدمير البنية التحتية وقتل المدنيين، تظل الولايات المتحدة غارقة في سياسة الدعم المطلق لإسرائيل، وتغلق عينيها عن الواقع المرير الذي يعيشه الشعب الفلسطيني.

أمام هذا الواقع، لا بد من إعادة التفكير في كيفية تأثير السياسة الأمريكية على السلام في الشرق الأوسط، وكيفية تصحيح المسار لتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة
البريد الإلكتروني: contact@ avant-premiere.com.tn
24.24@ avant-premiere.com.tn
الهاتف . 29 903 073

مدير التحرير
وفاء حمزة

رئيس للتحرير
عادل الطياري

الإخراج الفنّي
فتحي الحرشاني

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

رئيسة مصلحة شؤون التلاميذ بمندوبية التربية بنابل جيهان بن صالح لـ"24/24"

3000 تلميذ يعانون من صعوبات التعلم في نابل يحتاجون الى الإحاطة لادماجهم بالوسط التربوي

سماح باشا

نظم المكتب المحلي لمنظمة التربية و الاسرة بالحمامات بالاشتراك و التعاون مع وزارتي التربية و الصحة ملتقى تكوينيا يتواصل على امتداد يومين بمدينة الحمامات حول اضطرابات التعلم تحت شعار "لننجح سويا".

و حسب ما أكدته جيهان بن صالح رئيسة مصلحة شؤون التلاميذ بمندوبية التربية بنابل في تصريح لمراسلة "24/24" فإن عدد التلاميذ الذين يعانون من اضطرابات التعلم بولاية نابل قد بلغ 3 آلاف تلميذ هم بحاجة اليوم الي مزيد الإحاطة لادماجهم بالوسط التربوي، وهذه الفئة من ذوي صعوبات التعلّم تشمل التلاميذ الذي يعانون من فرط الحركة أو من صعوبات في القراءة والكتابة وفق تصريحها.

و اضافت بن صالح انه سيتم عرض آخر الإحصائيات حول عدد التلاميذ ذوي صعوبات التعلم بولاية نابل فضلا عن إعداد ورقات توجه المربي حول كيفية التعامل مع هاته الفئة وتيسير إدماجها في العملية التعليمية.

ومن جهته أكد مندوب التربية بنابل ماهر مطاوع أنه يجب أن نولي أهمية لهذه الشريحة التي تعيش صعوبات تكاد تكون جمة، وهذه المبادرة تعبر عن إرادة الجميع وعلى أن نولي هذه الشريحة اهتمامات سوى كانت نفسية أو اجتماعية أو تربوية حتى يتسنى لهم اكتساب حقهم في التعليم وعلى جميع المستويات الأخرى سواء كانت رياضية أو فكرية أو اجتماعية أو ثقافية. وأضاف مطاوع أن هذا يستدعي عزيمة وجهد تشاركي تتداخل فيه الأطراف حتى نتمكن من ضمان هذا الحق.

صلاح العرفاوي رئيس مجلس إدارة الشركة الاهلية "سرستي" بزغوان

الشركة تشرع في غراسة 70 هكتارا من الأشجار الغابية والنباتات العطرية

محمد الدريدي

شرعت الشركة الأهلية المحلية لتثمين المنتوجات الغابية "سيرسـتي" بأم الأبواب من ولاية زغوان، في تشجير 70 هكتارا من الغراسات الغابية والعطرية منها حوالي 30 هكتارا من أشجار الخروب ضمن قطعة الأرض المخصّصة لنشاط الشركة والتي تبلغ مساحتها الجملية حوالي 4200 هكتار.

وأوضح رئيس مجلس إدارة الشركة، صلاح العرفاوي، أن هذه العملية تأتي في إطار حرص المساهمين على تطوير مساحات الإنتاج وتنويعه، واستصلاح المساحات التي تم إتلاف غراساتها بمفعول الحرائق في السنوات الماضية، إلى جانب السعي إلى توسيع مصادر نشاط الشركة.

وأضاف أن إدارة الغابات تتولى تباعا تزويد الشركة بالشتلات الضرورية، وقد بلغت نسبة تقدم الإنجاز حاليا حوالي 10 بالمائة، مشيرا إلى أن الشركة توفر أثناء مواسم الجني ما يقارب 150 موطن شغل لأهالي المنطقة ومتساكني المناطق المجاورة.

وكشف، من جهة أخرى، أن الشركة في أمسّ الحاجة إلى تمويل بقيمة 800 ألف دينار لتركيز وحدة تقطير المنتوجات الغابية وأخرى لتثمين فواضل الإنتاج الغابي من الإكليل والذرو وتحويلها إلى سماد عضوي، مشدّدا، في هذا الإطار، على ضرورة رفع سقف تمويل الشركات الأهلية ذات المردودية إلى ما فوق 300 ألف دينار.

تتعلق باسناد رخصة لمدرسة خاصة

بطاقة إيداع بالسجن في حق الممثل القانوني لبلدية نابل

سماح باشا

أفاد الناطق الرسمي باسم المحكمة الابتدائية بنابل، انيس المؤدب في تصريح لمراسلة "24/24" بأن قاضي التحقيق بالمكتب الثاني أصدر بطاقة ايداع في حق الممثل القانوني لبلدية نابل على معنى الفصل 96، وذلك في قضية تتعلق بإسناد رخصة لمدرسة خاصة.

وأوضح المؤدب أن الايداع هو إيقاف تحفظي بخصوص قضية في طور الابحاث وليست ادانة، وقد جاء على خلفية قضية تتعلق باسناد رخصة لمدرسة خاصة وعلى اساس الفصل 96 الذي يتعلق باستغلال موظف عمومي مدير وعضو بالجماعات المحلية بصفته لاستخلاص فائدة لا وجها لها لنفسه و لغيره والاضرار بالادارة.

وأشار إلى أنه تم استنطاق المتهم في مناسبة سابقة وهو واحد من بين ثلاثة أطراف مشمولين بالابحاث التي فتحت منذ فيفري 2024 في قضية إسناد رخصة لمدرسة خاصة.

بوفود أكثر من 113 ألف سائح

انتعاشة سياحية بقبلي

سجل الموسم السياحي توافد أكثر من 113 ألف سائح على ولاية قبلي و 124 ألف ليلة مقضاة بالوحدات والإقامات السياحية الى 30 سبتمبر 2024 ،بالتوازي مع العديد من التظاهرات الثقافية والرياضية التي شهدتها الجهة منذ انطلاق الموسم السياحي الصحراوي. ومن المنتظر أن يرتفع عدد الوافدين و بنسب هامة الى اخر السنة.

وقد تم، خلال شهر أكتوبر الماضي، تنظيم العديد من المهرجانات على غرار الدورة الثالثة لمهرجان نجع الفن والدورة الأولى للمهرجان الدولي للسينما بالصحراء بمنطقة قصر غيلان.

وتتواصل التظاهرات الرياضية، خلال شهر نوفمبر، حيث سيتم تنظيم 4 راليات كبيرة على غرار رالي "ترنسفناك" بمشاركة 78 متسابقا، من عدة جنسيات اوروبية، على متن الدراجات النارية ذات الأربع عجلات، ورالي "موتو كلوب" بمشاركة 28 متسابقا إيطاليا على متن الدراجات النارية ذات العجلتين و رالي "كلوب موتو 80" البلجيكي بمشاركة 28 متسابقا من بلجيكا و3 تونسيين وبرتغالي،و رالي "موتو سان ريدور" بمشاركة 50 متسابقا من جنسيات اوروبية مختلفة. و ستساهم هذه التظاهرات الرياضية إلى جانب التظاهرات الثقافية، على غرار المهرجانات كمهرجان دوز الدولي ، في ارتفاع المؤشرات السياحية الى نهاية السنة في الموسم السياحي. وقد انطلقت الاستعدادات للدورة 56 للمهرجان الدولي للصحراء بدوز، والذي سيتم تنظيمه من 26 الى 29 من ديسمبر 2024 ، خاصة من ناحية جاهزية الوحدات السياحية وتهيئة ساحة العروض بساحة حنيش، أين يوجد اكبر مسارح العروض في الهواء الطلق،إضافة إلى القيام بحملة نظافة بالمنطقة السياحية .

محمد المبروك السلامي

أراضي "السيالين" و أحباس عزيزة عثمان بصفاقس :

مساحات خارج الدورة الإقتصادية لاسباب عقارية حرمت الأهالي من مشاريع تنموية

بقلم: محمد هارون

يمثل ملف أراضي الأحباس بجهة صفاقس عائقا أمام رجال الأعمال لبعث المشاريع الإقتصادية، و مازال حجرة عثرة أمام المواطنين يعرقل الحصول على شهادة ملكية لقضاء شؤونهم الخاصة. و يناشد الأهالي أصحاب القرار السياسي بضرورة صياغة قوانين لتغيير هذا النوع من الملكيات الذي مازال كابوسا للجميع بعاصمة الجنوب خاصة انه بانتخاب الرئيس قيس سعيد لفترة رئاسية ثانية في انتخابات 6 أكتوبر 2024، أصبحت البلاد تشهدا سرعة في صياغة القوانين والاستجابة لنداء الأهالي و رغباتهم في ما يخص حاجياتهم بتذليل الإجراءات الإدارية .

يعاني المواطن بأرياف ولاية صفاقس من الحصول على ملكية أراضيه التي ورثها عن أجداده، ويجد صعوبة في الحصول على رسم عقاري لمسكنه و يواجه إشكاليات إدارية و قانونية لربط مقر سكناه بشبكة الماء الصالح للشراب والتنوير الكهربائي جرّاء غياب حجة ملكية للعقارات باعتباره أنّها حبس " عزيزة عثمانة " أو تابعة " لأرض السيالين " . كما يواجه المستثمرون بمعتمديات صفاقس عراقيل قانونية وتشريعية و إدارية لانعدام شهادة ملكية في أغلب الأراضي بأرياف الولاية.

الملف مازال يثير جدلا كبير في الأواسط الإجتماعية ويحظى من حين لآخر باهتمام مصالح أملاك الدولة و السلطة السياسية والتشريعية منذ الاستقلال. ويحتاج الموضوع إلى حلول جذرية لتذليل الصعوبات أمام المواطنين لقضاء حوائجهم و القطع مع سياسة التعتيم و غلق الأبواب أمام المصلحة العامة.

أراضي " السيالين "

تعود تسمية أراضي "السيالين" إلى الدولة الحسينية نسبة إلى "محمد السيالة" الذي كان قائدا عسكريا لمحلة البايات الحسينين، والتي كانت تتنقل في كافة المناطق لجمع الجباية خلال القرن التاسع عشر . وعمدت الدولة آنذاك إلى الاستيلاء على أراضي المواطنين كلما عجزوا عن دفع الضرائب لها، نظرا لحالتهم الاجتماعية المعدمة. لقد كان البايات الحسينين يرسلون عساكرهم لجمع الضرائب في موسم جني الزيتون و جني التمور أو فترة الحصاد. وبعد الاستقلال عوضا أن تراعي الدولة ظروف الأهالي وضعت يدها على كل هذه الأراضي واعتبرتها ملكا لها اعتمادا على الأمر المنظم لأراضي "السيالين" المؤرخ في 23 مارس 1871 ، وأمر 18 جانفي 1935. هذان الأمران رغم أنهما خلقا بأياد استعمارية وكرسا الاستبداد والظلم واغتصاب أملاك الناس عنوة وبالقوة، إلا أنهما بقيا على قيد الحياة إلى الآن كالحجر القديم في جدار المنظومة القانونية مما زاد في تعكير الوضعية العقارية بالبلاد التي تعاني أصلا من الفوضى وتشوبها عديد النقائص و تبلغ مساحة أراضي " السيالين " بولاية صفاقس حوالي 200 ألف هكتار.

أحباس عزيزة عثمانة

عزيزة عثمانة هي أميرة تونسية من أصل تركي عثماني، ولدت في النصف الأول من 17 وتوفيت سنة 1669 . عاشت بمدينة تونس و هي بنت أبي العباس أحمد بن محمد بن عثمان داي الذي حكم البلاد التونسية من سنة 1593 إلى سنة 1610، و من هنا جاءت شهرتها بـ"عثمانة". تزوجت من حمودة باشا المرادي و هو ثاني البايات المراديين الذي حكم البلاد التونسية بداية من سنة 1631 . وعرفت عزيزة عثمانة بعطفها على الفقراء والمساكين والمرضى والعجّز. و كانت تملك عقارات شاسعة تقع بولايتي المهدية و صفاقس و تبلغ مساحتها حوالي 300 ألف هكتار وأوصت عزيزة عثمانة بوقف ثلث تلك الأملاك ومساحتها تناهز التسعين ألف هكتار على عدد من المشاريع الخيرية الدينية والإنسانية، من بينها عتق العبيد وإعالة العجّز وختن أبناء الفقراء وتجهيز الفتيات الفقيرات للزواج وقراءة القرآن.

أراضي خارج الدائرة الإقتصادية بسبب التعقيدات الإدارية

تبلغ مساحة أراضي السيالين و أحباس عزيزة عثمانة بولاية صفاقس حوالي 250 ألف هكتار، أثار موضوع تسوية الوضعية العقارية لهذه الأراضي جدلا كبيرا حول أصل ملكية هذه الأراضي الشاسعة. فالدولة تعتبر أن هذه الأراضي دولية أي على ملك الدولة، أما المواطنون فيعتبرونها ملكا لهم على اعتبار أنهم تصرفوا فيها بالوراثة عن الأجداد. الوضعية العقارية لهذه الأراضي الشاسعة، أخرجتها من الدورة الاقتصادية نتيجة لبيروقراطية مقيتة لا تزال تعاني منها الإدارة التونسية إلى اليوم. ممّا تسبّب في خسائر فادحة بالنسبة للدولة على اعتبار أنه لو تمّ فتح الباب أمام استغلال الأراضي المذكورة من قبل المستثمرين بتسهيل الإجراءات وتطبيق القانون دون أي تعقيد، لشهدت عديد المناطق بأرياف صفاقس نهضة إقتصادية وتنمية شاملة في وقت تعاني فيه هذه الجهات تهميش متواصلا على امتداد عقود من الزمن.

ونظرا لما يمثله هذا الوضع من إعاقة للاستثمار واستحالة حصول المستثمرين على قروض بنكية لافتقارهم للرسوم العقارية وعدم استطاعة رجال الأعمال شراء الأرض مرتين من الدولة ومن المواطنين لبعث المشاريع فان الأهالي ينتظرون ويتطلعون أن تهتم الدولة بهذا الملف لتسوية وضعية المتصرفين باعتبارهم

المتصرفين الأصليين أو المالكين الأصليين وترفع عنهم هذه المظلمة التي سلطت عليهم منذ القرن التاسع عشر وازالة إعاقة كبيرة للاستثمار والتنمية بما يعنيه من بعث آلاف من مواطن الشغل الجديدة في منطقة لطالما عانت من التهميش والبطالة والفقر .

الأهالي يحتجون

توجد أراضي " السيالين " و أحباس عزيزة عثمانة بالخصوص في معتمديات جبنيانة والعامرة والحنشة وعقارب و منزل شاكر وبئر علي بن خليفة والمحرس وكل المدن والقرى التي تم تشييدها فوق هذه الأراضي... الدولة لم تعترض على أي مواطن في ما يخص بناء المسكن بل بالعكس تسلم كل من يرغب في ذلك رخصة من البلدية أو من المجلس الجهوي اعتمادا على شهادة تصرف من العمدة، كما لم تعترض الدولة على الاستغلال الفلاحي، وأكثر من ذلك فالأهالي يتصرفون في تلك الأراضي بالبيع والشراء أبا عن جد. ويبقى لنزاعات الدولة محطتين تجد فيها المجال للاعتراض، الأولى تتمثل في رفض مطالب التسجيل والثانية تتعلق بالاعتراض على تسليم رخص بناء الاستثمار إلا بعد تسوية الوضعية مع أملاك الدولة وذلك بشرائها مرة ثانية من هذه الأخيرة. غير أنّ مصالح الإدارة التونسية ترفض تمكين أصحاب تلك الأراضي من رسم عقاري مما حرمهم من بيعها بأثمانها التي تستحق، و يحرمهم من الحصول على قروض أورهن أراضيهم لأسباب مادية. كما يواجه المستثمرون عراقيل متشعبة كلما حاول بعضهم بعث مشاريع إقتصادية بهذه المعتمديات . إذ لا يمكن لأي مواطن أن يستثمر فوق هذه الأراضي بالطريقة القانونية أي بحصوله على رخصة بناء رغم أن العديد من المشاريع تم انجازها بدون هذه الرخصة ولا يمكن بالتالي لأي مستثمر أن يتحصل على قروض من البنوك لعدم ملكيته للرسم العقاري، وحتى في صورة اتجاهه نحو الدولة لتسوية وضعيته فلا يمكن له أن يتحمل شراء الأرض مرة ثانية، أي في مرة أولى من المواطنين المتصرفين حاليا فيها بالحوز ، ومرة ثانية من الدولة التي تعتبر نفسها المالكة لتلك الأراضي على اعتبار أن ثمن الأرض سيثقل كاهله . ويطالب الأهالي بالتسوية العقارية النهائية للأراضي الفلاحية المعروفة بأراضي " السيالين بصفاقس و الأراضي الراجعة للدولة من تصفية الأحباس العامة و أحباس الزوايا و أحباس عزيزة عثمانة .

ارتفاع في نسبة البطالة في تونس:

شبح الأزمة متواصل والحلول ممكنة مع توفر الارادة السياسية

ندى الغانمي

يواجه الشباب في تونس منذ سنوات، شبح البطالة واللاستقرار المادي بسبب الانكماش الاقتصادي الذي تعيشه البلاد والأزمات المالية المتتالية، ما عكس انحدارا في مؤشرات النمو قابلها ارتفاع في عدد طالبي الوظائف في تونس، خاصة بعد غلق باب الانتداب في الوظيفة العمومية، ما دفع الكثيرين من حاملي الشهائد المعطلين عن العمل وغيرهم إلى مغادرة البلد سواء عبر المسالك الشرعية أو عبر المسالك غير الشرعية.

ارتفاع طفيف في نسبة البطالة

وفي هذا الإطار، أصدر المعهد الوطني للإحصاء، يوم الجمعة 15 نوفمبر 2024، مؤشرات التشغيل والبطالة للثلاثي الثالث من سنة 2024، مؤكدًا ارتفاع نسبة البطالة من بين حاملي الشهائد العليا لتصل إلى 25% خلال هذه الفترة.

مع تسجيل استقرار نسبة البطالة إلى حدود 16 % يقابلها ارتفاع طفيف في عدد العاطلين عن العمل وأشار معهد الإحصاء، إلى أنّ عدد العاطلين عن العمل في الثلاثي الثالث من سنة 2024، قدّر بنحو 667.2 ألف مقابل 661.7 ألف في الثلاثي الثاني من نفس السنة أي بزيادة قدرها 5.5 ألفًا. وقد استقرت نسبة البطالة في الثلاثي الثالث من سنة 2024 لتبلغ 16.0% (مقابل 16 % في الثلاثي الثاني من السنة نفسها)، وفق المؤشرات نفسها. كما انخفضت نسبة البطالة لدى الرجال الى 13.3% خلال الثلاثي الثالث مقابل 13.6% في الثلاثي الثاني من سنة 2024، أما بالنسبة للنساء فقد ارتفعت نسبة البطالة لتبلغ 22.1% خلال الثلاثي الثالث من سنة 2024 مقابل 21.3% في الثلاثي الثاني من نفس السنة

وانخفضت نسبة بطالة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة خلال الثلاثي الثالث من سنة 2024 لتبلغ 40.5% مقابل 41.0% خلال الثلاثي الثاني من نفس السنة.

وتقدر هذه النسبة خلال الثلاثي الثالث من سنة 2024 بـ 39 % لدى الذكور و43.3 % لدى الإناث.

وشدد معهد الإحصاء على أنّ نسبة البطالة من بين حاملي الشهائد العليا ارتفعت لتصل إلى 25% خلال الثلاثي الثالث من سنة 2024 (مقابل 23.0% خلال الثلاثي الثاني من نفس السنة) وتقدر هذه النسبة لدى الذكور خلال الثلاثي الثالث من سنة 2024 بـ 17.0% بينما بلغت 31.6% لدى الإناث.

تطور عدد النشيطين

بينت نتائج مسح التشغيل الخاص بالثلاثي الثالث من سنة 2024 أن عدد السكان النشيطين في تونس قد بلغ 4179.1 ألفا، مقابل 4146.1 ألفًا خلال الثلاثي الثاني من نفس السنة، أي بزيادة قدرها 33 ألف. ويتوزع عدد النشيطين إلى 2894.8 ألفا من الذكور و1284.3 ألفا من الإناث، وهو ما يمثل على التوالي 69.3 % و30.7 % من مجموع السكان النشيطين. وسجل معهد الإحصاء ارتفاعا في نسبة البطالة لدى النساء لتبلغ 22.1 % خلال الثلاثي الثالث من سنة 2024 مقابل 21.3% في الثلاثي الثاني من السنة نفسها.

وعلى هذا الأساس شهدت نسبة النشاط خلال الثلاثي الثالث لسنة 2024 زيادة قدّرت بـ 0.2 نقطة لتبلغ 46,2 %

بعد أن كانت في حدود 46.0 % خلال الثلاثي الثاني من نفس السنة.

تطور عدد المشتغلين

بلغ عدد المشتغلين 3511.9 ألفًا في الثلاثي الثالث من سنة 2024، مقابل 3484.4 ألفًا خلال الثلاثي الثاني من نفس السنة، أي بزيادة قدرها 27.5 ألف. ويتوزع عدد المشتغلين إلى 25110 ألفا من الذكور و10009 ألفًا من الإناث، وهو ما يمثل على التوالي 71.5% و28.5% من مجموع السكان.

توزيع المشتغلين حسب قطاع النشاط الاقتصادي

ويتوزع المشتغلون حسب قطاع النشاط الاقتصادي إلى 54% في قطاع الخدمات و19% في قطاع الصناعات المعملية و 14% في قطاع الصناعات غير المعملية 13% في قطاع الفلاحة والصيد البحري.

مؤشرات ايجابية

كانت شركة بي.إم.آي للأبحاث التابعة لفيتش سوليوشنز، رفعت توقعاتها للنمو في تونس 30 نقطة أساس إلى 1.6% في 2024، وأرجعت ذلك إلى ورود بيانات إيجابية منذ بداية العام بشأن التضخم والاستثمار والطلب الخارجي.

وقالت الشركة في تقريرها حول تونس، إن النمو سيتسارع في العام الجاري ليتجاوز نسبة 0.4% المسجلة خلال السنة الماضية، لكن ورغم ذلك ستظل أقل كثيرا من نسبة 3% المسجلة بين 2019-2015.

ويلتحق سنويا إلى سوق العمل التونسية ما لا يقل عن 55 ألف طالب عمل جديد، ما يتطلب تحقيق إرتفاعا في نسب النمو من أجل استيعاب طالبي الوظائف الجدد وتقليص عدد العاطلين عن العمل.

الشركات الاهلية كلمة السر لحل الازمة

فشلت الحكومات التونسية المتعاقبة، في إيجاد حل جذري لمعضلة البطالة، على الرغم من المقترحات التي تقدمت بها وكان آخرها القانون عدد 38 المتعلق بانتداب أصحاب الشهادات العليا ممن فاقت بطالتهم العشر سنوات لانها غيبت الحلول الموضوعية واهتمت بالصراعات السياسية والحسابات الضيقة لم تقم باي جهد لتوفير ارضية صلبة يمكن عليها بناء حل جذري لازمة البطالة التي تمثل في وضعها الحالي نتيجة منطقية لعقود من غياب التنمية والعمل الاقتصادي لصالح الشعب وهو ما دفع الرئيس سعيد الى التمسك باستعادة أموال الشعب المنهوبة ليعتبرها من المقاربات التي يجب العمل عليها لتشغيل الشباب المعطل عن العمل وأصحاب الشهادات العليا الذين طالت بطالتهم وتمويل الاقتصاد الاجتماعي التضامني القائم على تأسيس الشركات الأهلية، يكون فيها المساهمون من سكان المنطقة وهذا المقترح يمكن أن يساهم في حل معضلة البطالة وهنالك تجارب ناجحة في هذا المجال في سلطنة عمان والبرازيل وبعض البلدان الأخرى كما أن الشركات الأهلية تأتي في إطار ما يسميه خبراء الاقتصاد بـ"الاقتصاد الثالث" الذي يستبطن مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص ولكن بتوجه اجتماعي سيقطع مع استغلال الحكومات السابقة الفاحش للأراضي ومع توزيعها بالوساطة وحسب الانتماءات الحزبية والسياسية منذ 10 سنوات اضافة الى ان الشركات الأهلية فرصة جديدة للفئات الهشة والضعيفة التي لم تجد منفذا للمساهمة في الدورة الاقتصادية، لأنها تساهم في التشغيل المباشر للعاطلين عن العمل.

اطلاق منصة المبادر الذاتي

خطوة للانتقال الى الاقتصاد المنظم

صابر الحرشاني

أشرف وزير التشغيل و التكوين المهني رياض شوّد مؤخرا على موكب خصص لاطلاق منصة "المبادر الذاتي" الموجهة الى اصحاب المبادرات الذاتية و الناشطين في قطاعات محددة و ذلك في مسعى للانتقال من الاقتصاد غير المنظم الى الاقتصاد المنظم.

و اعتبرت وزارة التشغيل والتكوين المهني إنّ منصة "المبادر الذاتي"، تندرج ضمن سياسة الدولة لإرساء البعد الاجتماعي وتحرير الطاقات والمبادرة، وضمان العدالة الاجتماعية.

خطوة نحو تنظيم الاقتصاد

وتجدر الاشارة أن نظام المبادر الذاتي في تونس قد تم احداثه بمقتضى المرسوم عدد 33 لسنة 2020 المؤرخ في 10 جوان 2020، وهو نظام جبائي مبسط مخصص لبعث مشاريع فردية. ويعدّ هذا النظام أول محاولة جدية لتبسيط إجراءات إحداث المشاريع الفردية الصغرى.

و قد صدر في جوان 2020 المرسوم المتعلق بالمبادر الذاتي في سياق التوجه الى ادماج الاقتصاد الموازي و الحد من التهرب الضريبي و ذلك من خلال نظام خاص بالمبادر الذاتي وضبط الامتيازات المخولة له والواجبات المحمولة عليه على المستوى الجبائي والاجتماعي.

و يقصد بالمبادر الذاتي وفق المرسوم كل شخص طبيعي، تونسي الجنسية يمارس بصفة فردية نشاطا في قطاع الصناعة أو الفلاحة أو التجارة أو الخدمات أو الصناعات التقليدية أو الحرف، على ألا يتجاوز رقم معاملاته السنوي 75 ألف دينار.

و يتولى كل شخص يرغب في الانخراط في نظام المبادر الذاتي إيداع طلب ترسيم الكتروني بالسجل الوطني للمبادر الذاتي أو من خلال تعمير استمارة ورقية مقابل وصل يسلم في الغرض، توفرها مكاتب التشغيل والعمل المستقل وفضاءات المبادرة التابعة للوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل أو مكاتب القباضات المالية أو مكاتب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ويتم منح المبادر الذاتي الذي تتوفر فيه شروط الترسيم في أجل أقصاه 15 يوما من تاريخ إيداع الطلب بطاقة يطلق عليها "بطاقة المبادر الذاتي" تجدد كل ثلاث سنوات وتسلّم إلكترونيا عبر منصة الخدمات أو من قبل مكاتب التشغيل والعمل المستقل أو عبر فضاءات المبادرة التابعة للوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل.

و ينتفع المبادر الذاتي بنظام ضريبي وإجتماعي خاص يتمثل في دفع مساهمة وحيدة تكون محررة من الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين ومن الأداء على القيمة المضافة ومن المساهمة في نظام الضمان الاجتماعي.

وتضبط قيمة المساهمة الوحيدة بمقدار0.5 % من رقم المعاملات السنوي بعنوان الضريبة على الدخل و 7.5% تحتسب على أساس ثلثي الأجر الأدنى الفلاحي المضمون أو الأجر الأدنى المهني المضمون، حسب طبيعة النشاط كما يمكن للمبادر الذاتي الانخراط في نظام الضمان الاجتماعي.

امتيازات

و تضمن مشروع قانون المالية الذي يجري مناقشته من قبل مجلس نواب الشعب و المجلس الوطني للجهات و الاقاليم عددا من الاجراءات المتعلقة بدعم ادماج المبادر الذاتي في القطاع المنظم، و بحسب الفصل 55 من مشروع قانون المالية يحدث خط نمويل بمبلغ قدره 10 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل لفائدة الباعثين المنخرطين في اطار نظام المبادر الذاتي، يخصص لاسناذ قروض بشروط تفاضلية لا تتجاوز 15 الف دينار للقرض الواحد، لتمويل انشطة في كافة المجالات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي الى 31 ديسمبر من سنة 2025 و يتم تسديدها على مدة اقصاها سع سنوات منها سنتي امهال.

ويعهد التصرف في خط التمويل المطكور الى البنك التونسي للتضامن بمقتضى اتفاقية تبرم في الغرض مع وزارة المالية و مع وزارة التشغيل و التكوين المهني و تضبط شروط واجراءات التصرف في خط التمويل.

كما يتضمن مشروع قانون المالية تنقيح الفصل الثاني من المرسوم عدد 33 لسنة 2020 المتعلق بالمبادر الذاتي في اتجاه تعريف المبادر الذاتي على انه كل شخص طبيعي تونسي الجنسية يمارس بصفة فردية نشاطا في قطاع الصناعة او الصناعات التقليدية او الحرف او التجارة او الخدمات من غير المهن التجارية باستثناء الخدمات في المجال الرقمي و الابداعي على الا يتجاوز رقم معاملاته السنوي 75 الف دينار و تضبط قائمة في الخدمات في المجال الرقمي الابداعي بمقتضى امر.

و بحسب وزارة المالية، فإن التعديلات الجديدة بخصوص دعم ادماج المبادر الذاتي في القطاع المنظم تتزل في سياق السعي الى استقطاب الناشطين في الاقتصاد الموازي وادماجهم في الدورة الاقتصادية، حيث لا يمكن للاشخاص غير المؤهلين للانتفاع بالنظام التقديري للضريبة على الدخل في صنف الارباح الصناعية و التجارية الانتفاع بهذا النظام.

كما يتم التصرف في نظام المبادر الذاتي عبر منة خدمات الكترونية يحدث صلبها سجل وطني الكتروني خاص يطلق عليه تسميه "السجل الوطني للمبادر الذاتي"، و تتم صلب هذه المنصة كل العمليات المتعلقة بالنظام المذكور من ترسيم وتصريح و تجديد طلب الانتفاع الى شطب و غيره.

ويمنح نظام المبادر الذاتي لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة لمدة 3 سنوات اضافية في صورة توفر كل الشروط المستوجبة بهذا النظام، كما يخضع المبادر الذاتي الى مساهمة وحيدة تدفع على اربع اقساط كل ثلاثية و تشمل الضريبة على الدخل و المساهمات الاجتماعية و يعفى من المساهمة الوحيدة بعنوان السنة الاولى للنشاط المحتسبة من تاريخ الترسيم الى غاية 31 ديسمبر من السنة نفسها، على أن يتكفل الصندوق الوطني للتشغيل بدفع المساهمات الاجتماعية خلال هذه المدة.

بين فيفري و اوت 2025

نحو تأجيل دخول منصة التثبت من الشيكات الخدمة

صابر الحرشاني

من المنتظر أن تدخل كافة الاحكام المتعلقة بتعديل قانون الشيك دون رصيد في شهر فيفري الماضي، وسط انباء بشأن امكانية تأجيل استغلال المنصة الالكترونية لمعرفة الرصيد الى شهر أوت المقبل.

و خلال حضورها في البرلمان مؤخرا لمناقشة مهمة العدل في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 أكّدت وزيرة العدل ليلى جفال إنّ النص القانوني الجديد للشيك دون رصيد سيدخل خيز التطبيق خلال شهر فيفري من العام الجاري.

و اعلنت وزيرة العدل أنّ 75 بالمائة من المودعين بالسجن بتهمة اصدار صكوك دون رصيد اودعوا ملفاتهم بخصوص التسوية و تم الافراج عليهم.

وتضمن القانون الجديد للشيك دون رصيد إحداث منصة إلكترونية للمعاملات بالشيك بهدف تقنين المعاملات عن طريق الشيك و تجاوز الاشكال الحاصل بخصوص استعمال الشيك أداة للتمويل لا أداة للخلاص.

منصة الكترونية

و بحسب القانون الجديد فإن المنصة الإلكترونية ستوفر خدمات إلكترونية، منها الاطلاع من قبل صاحب الحساب على رصيده، إضافة إلى أنها تمكن للمستفيد امكانية التثبت الفوري من توفر الرصيد من عدمه عن طريق ادخال رمز، حيث أكّدت الجهات المختصة أن المعطيات الشخصية محمية، و أن كل حريف يمكن أن يتسلم دفتر شيكات من البنك، بعد أن يقوم البنك بدراسة الوضعية المالية للحريف.

و بحسب القانون ايضا في ان التعديلات التي تم ادخالها في وقت سابق تهدف الى المساهمة في تنظيم عملية التعامل بالشيك وعملية الإقتراض، إضافة السماح بالحصول على تمويلات بطريقة سهلة عوضا عن اتباع طرق غير قانونية .

وفي وقت سابق أكد المستشار بوزارة العدل، إلياس بن ميلاد أنّ المنصة الإلكترونية للتثبت للمعاملات بالشيك هي منصة للتثبت وهي ليست شيكا إلكترونيا مضيفا أن هذه المنصة سيتم إحداثها قبل يوم 2 فيفري المقبل، وبمبادرة من البنك المركزي التونسي الذي سيتولي ادراتها وتطويرها.

و تجدر الاشارة الى ان الفصل 412 من المجلة التجارية قد الزم البنوك بتخصيص 8 بالمائة من أرباحها السنوية لفائدة المؤسسات الصغرى و المتوسطة يتم تقديمها في شكل قروض دون فائض و ضمانات، فيما طالب مراقبون بالتسريع اصدار الأمر الترتيبي الذي ينظم هذه العملية وبتوفير خطوط تمويل كافية لهذه المؤسسات المالية و البنكية،ضمن قانون المالية لسنة 2025 كي لا يتم دفع هذه المؤسسات إلى الخروج نحو الإقتصاد غير المنظم .

وقد ورد في الفصل 412 ثالثا جديد "يعمل المصرف على الحد من أسباب إصدار الشيك دون رصيد وتدعيم دوره الاقتصادي ووظيفته الاجتماعية وتجنب الممارسات المخالفة للمعايير المهنية، ويتخذ لفائدة الأفراد أو أصحاب المشاريع الصغرى أو المؤسسات الاقتصادية الصغرى أو المتوسطة خاصة تدابير من بينها تخصيص اعتمادات لا تقل عن ثمانية بالمائة من أرباح السنوية المحاسبية السابقة لإنشاء خطوط تمويل صغرى على الشرف، قصيرة المدى لا تتجاوز السنتين، بشروط ميسرة دون فوائض ودون ضمانات."

البنوك على الخط

و كشف مراقبون و خبراء أن فكرة احداث منصة الكترونية للتثبت بخصوص الشيكات لم تجد مقبولية كافية في القطاع البنكي نظرا لكونها تحمل المسؤولية للبنوك .

و رجّح مراقبون أن يتم التمديد في فترة دخول المنصة الالكترونية حيز العمل بنحو 6 أشهر اضافية و ذلك لعدة اعتبارات أهمها معالجة الوضعيات السابقة، علما و أن عدد من النواب كانوا قد طالبوا عند المصادقة على القانون الجديد بادراج احكام انتقالية تسمح بمعالجة الوضعيات السابقة قبل دخول القانون حيز التنفيذ او سن عفو شامل. و تتعزز فكرة التأجيل بعدم صدور كل الاوامر الترتيبية المتعلقة بالتعديل الجديد لقانون الشيك دون رصيد.

وبعد رواج انباء بشأن امكانية تأجيل إطلاق المنصة الإلكترونية للتثبت من الشيكات من فيفري إلى أوت2025 اثير جدلا واسعا خاصة صلب الوسائط الاجتماعية .

فمن منظور البنوك، فإن التأجيل يعني تأخير الحماية الإضافية التي تحتاجها لمراقبة تعاملات الشيكات في وقت يزداد فيه الضغط لتقليص المخاطر وتفادي الخسائر، كما أنّ النظام الرقمي يعزز من أمان المعاملات المصرفية ويحد من انتشار الشيكات المرتجعة، مما يدعم ثقة الحرفاء .

والجانب الآخر، يمكن أن يكون التأجيل مبرراً إذا كانت هناك عراقيل تقنية تحتاج إلى حل قبل إطلاق المنصة. ولكن، ولكن لا يجب ان يفهم منه أنه تراجع عن الالتزام بتحديث النظام المالي.

و بين الموقفين، يبدون انه سعيا لضمان توازن المصالح، يجب على الدولة تسريع عمليات التجهيز التقني والبنية التحتية، وتخصيص ميزانية لدعم البنوك الصغيرة التي قد تواجه تحديات في التأقلم مع النظام الجديد،كما يمكن توفير حلول انتقالية للبنوك من أجل تقليل المخاطر المحتملة قبل الإطلاق الرسمي لهذه المنصة.

وبالموازاة مع هذه التدابير، قد يكون من المفيد تقديم برامج تكوينية حول كيفية استخدام المنصة الالكترونية لضمان تفاعل سلس وفعّال معها. كما يجب على الجهات الرقابية ضمان وجود دعم فني وتقني دائم لضمان سير عمل المنصة دون مشاكل.

تحت مجهر "24/24" :

الزيارات الفجئية وكشف ملفات الفساد متابعة دقيقة لأداء المسؤولين وتقصي ميداني للحقيقة

إعداد : مفيدة عياري

في عالم السياسة والإدارة، لا تقتصر مسؤولية الحكام على اتخاذ القرارات الاستراتيجية أو صياغة السياسات، بل تمتد لتشمل تفاعلهم المباشر مع الواقع الذي يعيشه المواطن. ومن بين أدوات الحكم الأكثر تأثيرًا التي تتيح للقيادة أن تلمس الحقيقة بشكل مباشر وتتابع شؤون الناس عن كثب، تبرز الزيارات الميدانية كأداة لا غنى عنها.

هذه الزيارات، التي قد تبدو للوهلة الأولى مجرد جولات روتينية، تحمل في طياتها رسائل سياسية واجتماعية عميقة، فكل زيارة هي فرصة لإحداث التغيير، وكشف الفساد، ومحاسبة المسؤولين. هي بمثابة لحظات مفصلية تُظهر مدى التزام الحكومة تجاه شعبها وقدرتها على ترجمة أقوالها إلى أفعال.

صادت الزيارات الميدانية عند الرئيس قيس سعيد وسيلة للاطلاع على الواقع ومعاينة النقائص ، الرئيس قيس سعيد، الذي يعتمد على عنصر المفاجأة في زياراته، لا يكتفي بمقابلة المسؤولين أو الاستماع إلى التقارير المكتبية بل يذهب إلى أبعد من ذلك، متغلغلًا في الواقع اليومي للمواطنين، يتفقد المؤسسات والمرافق، ويطرح أسئلة حاسمة، مسلطًا الضوء على مواطن الفساد والإهمال. تظهر الفيديوهات الموثقة لهذه الزيارات أن الرئيس لا يتوانى في محاسبة المسؤولين على تقصيرهم، ويعتبر أن أي خطأ في أداء واجبهم يجب أن يعاقب عليه بلا تردد. وكأن هذه الزيارات هي بمثابة اختبار حقيقي للمسؤولين، وأداة لاختبار قدرة الدولة على تطبيق العدالة والمساواة.

المضمون السياسي للزيارات

إن أهمية هذه الزيارات لا تقتصر على كونها فرصة لرؤية الواقع ومتابعة المشاكل والبحث عن اسببها لاستنباط الحلول الملائمة لها، بل إنها تحمل في مضمونها رسائل سياسية واجتماعية عميقة. أولاً، تتيح هذه الزيارات للرئيس أن يكون على على دراية تامة بمعاناة المواطنين ، وأنه لا يكتفي بالمتباعهة عبر تقارير المسؤولين بل يريد ان يرى بنفسه الواقع كما هو، وان يكون ملما بكل االتفاصيل، يتابع عن كثب ما يواجهه التونسيون في حياتهم اليومية. هذه الرسالة تجعل من كل زيارة، في حد ذاتها، خطوة نحو بناء الثقة بين المواطن والسلطة، إذ يشعر الناس أن من يحكمهم يقف في صفهم ويعطي الأولوية لمشاكلهم.

اضافة الى كل ذلك، فإن زيارات رئيس الجمهورية قيس سعيد تُعد ساحة مفتوحة لمواجهة الفساد بكافة أشكاله. ففي كل زيارة، يُفاجئ الرئيس قيس سعيد المسؤولين بتساؤلاته الدقيقة والمتعمقة، ويكشف الفساد والممارسات السيئة التي تتفشى في المؤسسات. وما يميز هذه الزيارات هو الشجاعة في اتخاذ مواقف حاسمة تجاه الفاسدين، الأمر الذي يبعث برسالة واضحة لكل من يتعمد إهدار المال العام و التلاعب بالمسؤوليات مفادها انه لن يكون هناك مجال للإفلات من العقاب. هذه الشجاعة في المساءلة والتحقيق تُعد من أبرز سمات الحكم الرشيد، وهي بذلك تعزز الثقة الشعبية في الحكومة وتشجع على تبني قيم النزاهة والشفافية.

النهج الميداني يتحول إلى سياسة حكومية

ليس الرئيس قيس سعيد وحده من تبنى هذه الثقافة الميدانية، بل يبدو أن بعض الوزراء قد بدأوا في تبني نفس النهج، حيث أصبح النزول إلى الميدان جزءًا أساسيًا من برنامج عملهم. على سبيل المثال، وزير النقل، الذي قام خلال أسبوع واحد بزيارتين حيويتين الأولى إلى ورش إصلاح مترو تونس، والثانية إلى ميناءي رادس وحلق

الوادي. هـذه الزيارات تؤكد أن الميدان هو المجـال الأكثر واقعية للتفاعل مع قضايا المواطنين وللتعرف على فاعلية العمل الحكومي. بل إن بعض الوزراء قـد أبدعوا في تكريس هـذه الزيارات كأداة لتعزيـز الكفـاءة الإدارية، إذ أصبحت هذه الزيارات فرصة مباشرة لتقييـم مشـاريع البنيـة التحتية واكتشاف العوائق التي قد تعرقل سير العمل.

و برصد نشـاط الـولاة في الفترة الأخـيرة، يمكن ملاحظـة ما أصبح يتسـم به عملهم من نشاط ميداني ملحوظ، وهو مـا يعكس محاولاتهم الجادة لتثمين ما هو إيجابي وإصلاح ما يستوجب الإصلاح وفقًا للمهام التي أوكلت إليهم، ومـع توفر الإمكانيات البشرية والمادية في كل جهة، قام الولاة بفتـح العديد من الملفات والمشـاكل المحليـة، وهو ما سـاهم في معالجة العديد من القضايا التي تمس مصلحة المواطن بشكل مباشر.

وفي جولة خاطفـة عبر الصفحات الرسـمية لعدد من الولايات، نجد أن ولاة جهـات نابل وسوسـة والكاف والمهدية وزغـوان والقصرين وأريانة وباجة وبنـزرت وصفاقس قد قاموا بزيـارات ميدانية لأسـواق ومدارس ومستشفيات، ووضيعات دولية، كما عاينوا مشاريع بنية أساسية حيوية. كانت هـذه الزيارات فرصـة لتقييم الوضع عـن كثب، وإجـراء تدخلات مباشرة لتحسـين أوضاع المواطنين في مناطقهم، وذلك كما أوصى به الرئيس قيس سـعيد في مناسـبات عديدة. وقد أظهرت هـذه الزيـارات العديد مـن الملاحظات والتدخـلات الفورية لتحسـين جودة الخدمات، فضلاً عن الكشف عن التقصير والإخلالات التي تحتاج إلى معالجة عاجلة.

وشـملت الزيـارات أيضًـا وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السـن التي قامت بدورهـا بزيارات تفقدية مفاجئة لعدد من المؤسسـات التابعة للوزارة. فقـد زارت الوزيـرة المركز المندمج للشباب والطفولة والمندوبية الجهويـة لشـؤون المـرأة والأسرة ببنزرت، وكذلك مركب الطفولة بسيدي ثابت ومركز "الأمان" لإيواء النسـاء ضحايـا العنف والأطفـال المرافقين لهن. وأثناء زياراتها، اطلعت الوزيرة على سـير العمل بالمراكـز المختلفة وعاينـت النقص في معايـير النظافة وضعف المتابعة الاجتماعية والنفسية للأطفال. كما سـجلت ضعف الالتزام بالتوقيـت الإداري وعدم كفاءة بعض الخدمات المقدمـة. وقد أكدت الوزيرة بعد ذلك عـلى اتخاذ تدابـير عاجلة لتحسـين جودة الخدمات، بما في ذلك توفير حلول للإعاشة الصحية للأطفال وتحسين ظروف العمل للمسؤولين في المراكز.

وزار وزيـر الصحـة مصطفـى الفرجاني ولاية صفاقس واطلع على حجم الفسـاد في مستشفى الجهوي بئر علي بن خليفة ليقرر وزير الصحة ، إحالـة ملف الإخـلالات الحاصلة في المستشـفى ، إلى القضـاء، "لتحديد المسؤوليات ومحاسبة كل من ساهم في إهدار المال العام، وتعطيل الخدمات الصحيـة، وحرمـان المواطنين في بئر علي بن خليفـة، من عيـادات طب الإختصاص، والجراحة، وطب النساء والتوليد، منذ 12 سـنة". وتعهد وزير الصحة، بإحداث مستشـفى ميداني متعدد الإختصاصات خلال الاسـابيع القادمـة، تكون فيه قاعـة عمليات جراحية، بمـا يضمن توفير الخدمات الصحية وتقريبها من الأهالي وقال ان هذا المستشـفى الميداني سيكون حلا مؤقتا، في انتظار إحداث مستشـفى من طراز عـال متعدد الإختصاصات، يوفر الصحة المسـتدامة، والشـاملة لكافـة المواطنين في بئر علي بن خليفة .واعتـبر الفرجاني، أن الإخلالات التي عاينها في المستشفى الجهوي ببئر علي بن خليفة، تعد ملف فساد من العيار الثقيل مشيرا الى ان الأخطاء المسجلة لا تغتفر سـواء على مستوى التقدير، أو الدراسة، أو الإجراءات البيروقراطية واضاف "أن الميزانية مرصودة لتمويل هذه المنشأة الصحية، منذ 2012، ورغم ذلك يتم حرمان المواطنين من الخدمات الصحيـة ذات الجـودة، مثل عيادات طب الإختصـاص، والجراحة، وطب النسـاء والتوليد، مما يـؤدي بهم إلى تحمل عناء التنقل إلى ومدينة صفاقس التي تبعد 60 كلم عـلى معتمدية بئر علي بن خليفة وأكـد على أنه كلما تم تطوير المستشفيات الجهوية، والمحلية والخطوط الأمامية، وتقريب الخدمات الصحية للمواطنين، كلما تم تخفيف الضغـط على المدن الكـبرى وتحقيق العدالة الصحية والاجتماعية للجميع .

التحديات والفرص

إن مأسسة العمل الميداني وجعلها جـزءًا مـن اسـتراتيجية حكومية متكاملة يشـكل خطـوة هامة نحو تعزيز الحوكمة الرشـيدة. ولكن هذا يتطلب وجود آلية فعالة لتقييم نتائج الزيارات واتخاذ الإجراءات المناسـبة بناءً على ما تم الكشف عنه. فبخلاف الجولات الفجائية، يجب على الحكومة أن تضع هيكلاً مؤسساتيًا لمتابعة ما يتم ملاحظته من مشـاكل خلال هذه الزيـارات، وأن تكون هناك فرق عمل متخصصـة تقوم بتحديـد أولويات الإصلاح.

وفي الوقت نفسـه، يجب أن يكون العمل الميداني مصحوبًا بتنسـيق بين الـوزارات والهيئـات المحلية لضمان تحقيق نتائج ملموسة. فمثلاً، الولاة والمسؤولون الجهويون، الذين كانوا في البداية يتعاملون مع الشؤون المحلية بشـكل روتيني، باتوا اليوم مدعوّين للخروج من مكاتبهـم وفتح قنوات تواصل حقيقية مع المواطنين. الزيارات الميدانية أصبحت بمثابة فحص دوري للأداء الحكومي، ووسـيلة لاكتشاف أوجه التقصـير في الأداء الحكومي في المناطق.

من الزيارات إلى الإصلاحات

لا يمكن النظر إلى الزيارات الميدانية على أنهـا مجرد خطـوة إعلامية أو فعاليـة سياسـية، بل هي أسـاس لاسـتراتيجية إصلاحية حقيقية. إن فاعلية هذه الزيارات تكمن في قدرتها على تحويل الملاحظات التي يتم جمعها إلى إصلاحـات حقيقية، تسـاهم في تحسـين مسـتوى الخدمات العامة وتخفيف معانـاة المواطنين. فما يهم التونسي اليوم هو أن يرى هذه الزيارات تتـم ترجمتها إلى تغيـير ملموس في حياته، إلى خدمات أفضل، إلى مسؤولين يتحملون المسـؤولية، وإلى دولة تعمل لصالح الجميع. إن المدى الذي ستصل إليـه تونس في مسـيرتها الإصلاحية يرتبط ارتباطًا وثيقًـا بقدرة قيادتها على الاستمرار في نهج العمل الميداني، والقيـام بمراجعة مسـتمرة للأداء الحكومـي. فالتغيـير الحقيقي يبدأ من الميدان، ومن المواطن، ويحتاج إلى الإرادة السياسية والقدرة على التنفيذ لتصبح الزيارات الميدانية بداية لمسار طويل نحو دولة أكثر عدلاً وشـفافية وهذا ما جعل الامل في مستقبل افضل لتونس ولمواطنيهـا يكبر امام اعتماد اليات الزيـارات الفجئية كوسـيلة للمتابعة والتقييم لعمل مختلف اجهزة الدولة.

قبلي

تنظيم دورات تكوينية للباعثين الشبان

ينظم مركز التكويـن المهني الفلاحي بجمنة سلسـلة من الدورات التكوينية في مجال التكوين المسـتمر الموجه للباعثين الشـبان والفلاحين، خاصـة من طالبي الانتصاب للحسـاب الخاص، سـواء في مجال الانتاج النباتي الذي يشمل الزراعات العلفيـة او زراعة الخضروات او الزراعـات المحمية إلى جانب الفلاحة الواحيـة او في مجال الانتاج الحيواني بخصوص تربية الأبقار والماعز والأرانب والحيوانات الصغيرة والنحل.

و قد تم في شهر سبتمبر الماضي، تنظيم دورة تكوينية في مجال الإنتاج الحيواني وخاصة تربية الأغنام والماعز، حيث تم تكوين 3 مجموعات الاولى بدوز بالتعاون مـع مجمع مهارات وتضم 16 متكونـا، والثانية بمركز التكويـن المهني الفلاحي بجمنة وتضم 12 متكونا والثالثة بسوق الاحد بالتعاون مع دائرة المراة الريفية بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية وتضم 17 متكونا.

و للإشـارة فإن المركـز ينظـم 3 دورات تكوينية في مجال التكوين المستمر. كل سنة ، تنطلق الاولى مع بداية شهر سبتمبر وتنتهي في منتصف شهر ديسمبر، في حين تنطلق الدورة الثانية في أول شهر جانفي إلى منتصف شـهر مارس، وتنطلق الدورة الثالثة مع بداية شهر افريل الى اخر شهر جوان القادمين.

محمد المبروك السلامي

من أجل إنجاز المساحات المبرمجة من السلجم الزيتي بزغوان:

تمويلات بـ515 ألف دينار لفائدة 52 فلاحا

قدّرت مسـاحات السـلجم الزيتي المبرمجة للبـذر بولاية زغـوان، خـلال الموسـم الفلاحـي 2024/2025 بحـوالي 1000 هكتـار نفـس مسـاحة الموسـم الفـارط وذلـك مـن جملـة 97 ألف هكتـار مبرمجـة للزراعـات الكبرى، وفـق معطيات صـادرة عن المندوبيـة الجهويـة للفلاحة. وذكر جمال السـعيدي وكيل شركة تجميـع الحبوب بزغوان متعهدة بتمويل منتجي السلجم الزيتي من البذور موسميا، أنّ 52 فلاحا عبّروا عن استعدادهم لإنجاز المساحات المبرمجة من السلجم، حيث سـينتفعون بحوالي 515 ألف دينار بعنوان بذور وأدوية وأسـمدة، أي بحسـاب 285 دينارا عن كل هكتار من البذور و230 دينارا مخصصة للأسمدة والبذور لنفس المساحة. وأضاف أن الكميات المتوفرة حاليا من البذور المخصصة للجهة بلغت 5800 قنطار منها ألف قنطار مخزنة من الموسم الفارط وهي كميات كافيـة لتلبية حاجيات المنتجـين، وفق تقديره. لافتا إلى أن المسـاحة الجملية المبرمجة لزراعة السلجم الزيتي بولايات زغوان وباجة وجندوبة وبنزت وسليانة والكاف قدرت خلال هذا الموسـم بحوالي 16800 هكتار سينجزها ما يقارب 450 فلاحا.

موسم الزراعات الكبرى

زيادة بـ 44 ألف هكتار من الحبوب

جلال العرفاوي

مع نزول الغيث النافع بعدة ولايات منتجة للزراعات الكبرى أقرت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري زيادة في المساحات المبرمجة لزراعة الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2024 / 2025 غير أن ذلك يبقى رهين توفر البذور الأصيلة لما لها من قدرة على التكيف مع المتغيرات المناخية.

لئن عرف موسم الزراعات الكبرى خلال السنة الماضية 2023 نتيجة تواصل انحباس الأمطار وخاصة بمناطق إنتاج الحبوب إلا أنه ومنذ بداية شهر سبتمبر الماضي تحسنت كمية التساقطات وهو ما شجع فلاحي الزراعات الكبرى على القيام بعملية الحراثة الأولية وتحضير الأرض استعدادا لبذرها حبوبا وأعلافا غير أن تواصل فقدان مستلزمات الإنتاج وخاصة من ناحية تزود الفلاحين بالأسمدة الكيميائية والبذور الممتازة عطل انطلاقة الموسم.

تطور مساحات الحبوب والشعير

تطورت المساحات المبرمجة لزراعة الحبوب خلال الموسم الفلاحي الجديد 2024 / 2025 بولايات الشمال حيث بلغت 856 ألف هكتار مقابل 812 ألف هكتار في الموسم الفارط

كما عرفت المساحات المبرمجة بولايات الوسط والجنوب أيضا زيادة بـ157 ألف هكتار لتمر من 160 ألف هكتار خلال الموسم الفارط إلى 317 ألف هكتار في الموسم الحالي. وتوزعت هذه المساحات حسب الأنواع على 606 ألف هكتار قمح صلب مقابل 560 ألف هكتار في الموسم الماضي و40 ألف هكتار قمح لين مقابل 25 ألف هكتار خلال الموسم الماضي و517 ألف هكتار شعير مقابل 346 ألف هكتار في الموسم الماضي و10 آلاف هكتار « تريتيكال « مقابل 8.5 ألف هكتار خلال الموسم الفلاحي الماضي . أما بخصوص المساحات المبرمجة حبوبا مروية لهذا الموسم فتبلغ مساحتها 80 ألف هكتار مقابل 83 ألف هكتار وقعت برمجتها خلال موسم 2023 / 2024 .

استقرار في مساحات الأعلاف الخريفية

حافظت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على نفس المساحات المبرمجة لزراعة الأعلاف الخريفية لموسم 2024 / 2025 والمقدرة بـ 298 ألف هكتار منها 42.6 ألف هكتار أعلاف سقوية و769 هكتار أعلاف مروية بالمياه المستعملة المعالجة . وتتوزع هذه المساحات على 181.3 ألف هكتار من» القرط» و14 ألف هكتار من» السيلاج» و67 ألف هكتار من الأعلاف الخضراء 35.8 ألف هكتار من البذور العلفية .

تواصل أزمة البذور والأسمدة

أقرت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الترفيع في كمية البذور المبرمج توفيرها خلال الموسم الفلاحي الجديد 2024 / 2025 لتبلغ 302 ألف قنطار مقابل 210 ألف قنطار خلال الموسم الفارط . وتتوزع هذه الكميات من البذور بين 238 ألف قنطار من القمح الصلب و19 ألف قنطار من القمح اللين و5 آلاف قنطار من الشعير . وفي ما يتعلق بالأسمدة فقد ارتفعت الكميات المبرمجة لهذا الموسم من « أمونيتر « و « د.أ.ب « و»سوبر 45 « إلى 370 ألف طن مقابل 300 ألف طن منجزة في الموسم الفارط كما شرعت الوزارة في توريد ما لا يقل عن 70 ألف طن من « الأمونيتر « مع تعهد المجمع الكيميائي التونسي بقابس بإنتاج 150 ألف طن . ورغم ما تم برمجته من كميات سواء تعلق الأمر بالبذور أو بالأسمدة إلا أن فقدانها بالأسواق ظل العنصر البارز في بداية كل موسم بدليل وأن الوزارة لم توفر سوى 76 ألف طن من هذه الأسمدة.

حضور قوي للبذور الهجينة

تم إفراد كل منطقة بصنف من البذور المثالية التي تتماشى وطبيعة المناخ ونوعية التربة ففي المناطق الرطبة وشبه الرطبة والمناطق المرورية يتم زراعة أصناف القمح الصلب من نوع « كريم « و» خيار « و « رزاق « و « معالي « وبالنسبة إلى القمح اللين يقع الاعتماد المطلق على أصناف « بيرسة « و» أوتيك « و» حيدرة « التي تتميز بإنتاج وافر كما يعتبر صنف « منال « أحد أبرز الأصناف تداولا نظرا لقدرته على مقاومة أكثر الأمراض الفطرية التي تصيب هذا النوع من الزراعات . وبخصوص المناطق شبه الجافة يتم الاعتماد بالنسبة إلى القمح الصلب على أصناف « معالي « و « خيار « وكذلك « رزاق « بالنسبة إلى المناطق العليا وفي المقابل يقع استعمال صنفي « أوتيك « و « صلامبو « بالنسبة إلى القمح اللين و « منال « و « ريحان « بالنسبة إلى الشعير . أما المناطق المتوسطة فتعطى الأولوية لصنفي «رزاق « و» أم الربيع» بالنسبة إلى القمح الصلب و» أوتيك « و» صلامبو» للقمح اللين و» ريحان « و « منال « بالنسبة إلى الشعير . في حين يتم زراعة بعض الأصناف القديمة من الشعير مثل « عربي « و» سويحلي « و»عرضاوي» بالمناطق الجافة . ورغم ذلك وحسب المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية فإن هناك 50 منتجا محليا تونسيا مهددا بالاندثار في 14 ولاية وقد اختفى منها إلى حد الآن 11 نوعا وقد نبه خبراء الزراعات الكبرى إلى أن نسبة كبيرة من المزارعين لا يولون أهمية كبرى للبذور الأصلية وذلك اعتبارا إلى أن الدولة انتهجت ولسنوات طويلة سياسة دعم مطلقة للفلاحة المكثفة القائمة على استعمال البذور الهجينة والتي تتطلب استهلاكا كبيرا للمياه ولم تشجع قط على استعمال البذور الأصلية ولا تعترف إلا بالبذور المدرجة فيال قائمة التي حددتها والتي تضم أكثر من 90٪ منها على بذور هجينة وطبيعي أن كل من يستخدم البذور الأصلية لا يحق له الحصول على دعم أو قروض وبالتالي اضطر الفلاحون الراغبون في الحصول على دعم من الدولة إلى زراعة بذور هجينة مدرجة في القائمة الرسمية على حساب البذور الأصلية .

خلال أشغال الصالون الإفريقي الدولي للصناعات الغذائية في دورته الثانية

تحقيق الأمن الغذائي يفرض الاعتماد على تقنيات فلاحية أكثر تكيفا مع التغيرات المناخية

سماح باشا

انتظمت بمركز المؤتمرات والمعارض بالمدينة ياسمين الحمامات، أشغال الصالون الإفريقي الدولي للصناعات الغذائية في دورته الثانية، تحت شعار "السيادة الغذائية في إفريقيا الحلول والشراكات"، بإشراف مدير ديوان وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، هيكل خشلاف، وحضور ممثلين عن الوزارات والمؤسسات والمنظمات الشريكة والمهنيين وضيوف الصالون من مختلف الدول المشاركة .

وسجل الصالون مشاركة أكثر من 150 عارضا من تونس والخارج وحضور وفود من 20 دولة على غرار الجزائر والسعودية وليبيا والسنغال والكامرون ونيجيريا وغيرها من الدول الأخرى.

وضمن البرنامج العلمي للصالون انتظم المنتدى الاقتصادي الأول تحت عنوان "السيادة الغذائية في إفريقيا" بإشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية وحضور المنظمات المهنية والغرف والخبراء وممثلي الوفود الأجنبية.

وعن واقع التحديات المطروحة على الأمن الغذائي في تونس أكد ممثل الإدارة العامة للإنتاج الفلاحي مهدي عبيد في تصريح لـمراسلة "24/24" أن الميزان التجاري الغذائي سجل في موفى سبتمبر 2024 فائضا بقيمة 1529،7 مليون دينار مقابل عجز بقيمة 764،7 مليون دينار خلال نفس الفترة من السنة الماضية .

وتم تسجيل تطور في مؤشر الصادرات الغذائية بنسبة 31 % وصادرات زيت الزيتون بـ56 % والتمور بـ25 % مقابل تراجع في قيمة الواردات بنسبة 12،5 % .

واعتبر ممثل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أن التحديات التي تواجه الأمن الغذائي ببلادنا تعود أساسا إلى ضعف الإنتاجية ومحدودية الموارد المائية وصغر حجم المستغلات الفلاحية وتشعب الأوضاع العقارية والاعتماد على الاستيراد وتذبذب مستوى الإنتاج الفلاحي من سنة الى أخرى والتي تبقى عرضة للتقلبات المناخية وخاصة قلة الأمطار.

وتتطلب التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في تونس مراجعة شاملة للسياسات الفلاحية المتبعة، ورغم الجهود المبذولة على مدى عقود فإن الاعتماد الكبير على الاستيراد، في ظل التغيرات المناخية وتشتت الأراضي، مازال يشكل عائقا أمام تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

وأوضح ممثل وزارة الفلاحة والموارد المائية أن الإستراتيجية الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي تهدف إلى الاعتماد على تقنيات فلاحية أكثر تكيّفا مع التغيرات المناخية من خلال التركيز على سلاسل القيمة الإستراتيجية وتيسير وصول الفلاحين الى مدخلات الإنتاج وتعزيز إنتاج الأراضي الدولية خاصة الزراعات ذات الأولوية وإعداد خطة متكاملة في ما يخص مساهمة الصحراء التونسية في تعزيز الإنتاج الفلاحي.

كما ترتكز الإستراتيجية الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي على تعزيز البحث والابتكار في المجال الزراعي من خلال إدخال تقنيات جديدة وتعزيز استخدامها من قبل الفلاحين واستعمال وتثمين المياه غير التقليدية خاصة في الزراعات العلفية.

وضمن محاور الإستراتيجية تعزيز التعاون الدولي خاصة مع الدول الإفريقية ومن هنا تبرز أهمية التعاون الإقليمي والدولي للتصدي لهذه التحديات.

وأكد بقية المتدخلين من ممثلي المنظمات الوطنية والمهنيين على ضرورة تكثيف برامج التعاون الدولي في مجال تطوير الإنتاج الغذائي ومجابهة تأثيرات التغيرات المناخية على الأمن الغذائي لدول المنطقة .

وإعتبر ممثل وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي إبراهيم المديني أن تونس تعتمد على تسهيل وتحسين مناخ الاستثمار للشركات الاجنبية عبر توفير الدعم اللازم للمستثمرين مشيرا الى ان عديد الأسواق الاجنبية اختارت تونس كوجهة استثمارية ناجحة في مجال الصناعات الغذائية مشيرا إلى وجود أكثر من 4000 شركة أجنبية ناشطة في تونس في مختلف القطاعات وتعد فرنسا أول مستثمر أجنبي في تونس في مجال الصادرات بحوالي 500 مليون دينار.

وتمكنت تونس خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2024 من استقطاب استثمارات خارجية بقيمة 2125,9 مليون دينار.

وفي كلمتها خلال اشغال المنتدى أكدت المديرة العامة لمكتب شمال افريقيا و تونس للبنك الافريقي للتنمية السيدة مارلين بلوبارق على ان أهمية دور مؤشرات قطاعي الفلاحة والصناعات الغذائية في تونس وعلى قدرته على المنافسة في ظل عراقة مؤسساته في مجال التصدير ووجود قطاع بنكي وتمويلي متطور ومنفتح على الشراكات الدولية.

وشددت على أن البنك الافريقي للتنمية توجه منذ سنوات الى دعم برامجه لدعم تمويل الفلاحة الذكية والعصرية والحلول الكفيلة بالحد من تداعيات المناخ على الامن الغذائي لشعوب القارة الإفريقية.

وشددت على ان إفريقيا بما تزخر به من ثروات وتنامي حجم الوعي بقضية السيادة الغذائية يجعلها قادرة على تحقيق الامن الغذائي لجميع دولها وللعالم.

ومن جهته أشار ممثل البنك الاوروبي لاعادة الاعمار والتنمية بتونس حسان مسدي أن البنك يوفر تمويلات للشركات في مختلف المجالات على غرار الشركات ذات الصبغة الصناعية والفلاحية بطريقة مباشرة وغير مباشرة عبر تمويل البنوك ومؤسسات التمويل لتقوم بدورها بتمويل هذه الشركات.

وتم ضمن أشغال الصالون تنظيم ثلاثة ورشات عمل للمجمع المهني المشترك لمنتوجات الدواجن والارانب حول واقع منظومة الانتاج بمختلف مراحلها. وانطلقت بالتزامن مع أشغال المنتدى اللقاءات الثنائية بين الشركات التونسية ونظيراتها الأجنبية وفعاليات المسابقة الدولية للطبخ التي تنتظم في إطار الصالون .

الصورة: أشغال الصالون الإفريقي الدولي

مخزون السدود في تراجع مستمر

هل تنقذ أمطار نوفمبر الموسم؟

صابر الحرشاني

مع استمرار أزمة شح التساقطات يتضاءل يوميا و بشكل تدريجي احتياطي بلادنا من المياه، طارحا الكثير من التحديات على أمل أن تنقذ الأمطار الموسم الفلاحي الراهن في صورة حدوثها خلال الشهر الجاري.

وتشهد بلادنا في السنوات الأخيرة موجة من التغيرات المناخية الحادة، تراجعت معها معدلات التساقطات التي تمثّل القاطرة الاساسية لدفع قطاع الفلاحة .

وبات تراجع مخزون السدود بمثابة ناقوس خطر يهدد الاستقرار المائي والغذائي في البلاد، حيث انخفض مخزون السدود إلى نحو 20.7%، طارحا العديد من التحديات البيئية والمناخية ، ودافعا إلى التساؤل حول إمكانية أن تنقذ أمطار نوفمبر الموسم الزراعي الراهن وتعزيز الموارد المائية، بالإضافة إلى الحاجة الملحة إلى تكييف الاستراتيجيات الفلاحية والبيئية مع التغيرات المناخية.

أرقام تدق ناقوس الخطر

ويمثل انخفاض مستوى مخزون المياه في السدود إلى 20.7% مقارنةً بـ 37.3% في مارس 2024 أزمة حقيقية، خاصةً وأن السدود تعتبر المصدر الرئيسي للمياه الصالحة للزراعة والشرب في تونس. وبهذا التراجع، يواجه قطاع المياه في تونس تحديات غير مسبوقة، تعود بالاساس إلى انحباس الأمطار منذ شهر مارس، عدا التساقطات المتفرقة التي عرفتها البلاد في الايام الاخيرة و شملت اساسا الوسط الغربي و الجنوب وهو ما لم تشهده تونس منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود.

وقد أكد مختصون أن الوضع الحالي يذكر بمراحل من الجفاف الشديد التي مرت بها البلاد في الثمانينات، حيث عانى القطاع الزراعي من تراجع الإنتاج وارتفاع تكلفة المياه، مما أثر على الاقتصاد الوطني وأدى إلى تقلص موارد البلاد المالية.

كما يشير هذا الوضع إلى أن تأثيرات التغيرات المناخية على تونس ليست مؤقتة بل باتت أشبه بواقع طويل الأمد يستوجب استراتيجيات شاملة ومتكاملة لمواجهة تحدياته.

وعلى غرار العديد من دول حوض البحر الأبيض المتوسط، تتأثر بلادنا بشكل كبير بالتغيرات المناخية، وخاصة بارتفاع درجات الحرارة وشح الأمطار، وتظهر الدراسات أن موجات الجفاف وتراجع معدلات التساقطات أصبحت تتكرر بشكل مستمر، ما يزيد من الضغط على الموارد المائية ويقلل من فرص القطاع الفلاحي في تحقيق الاكتفاء الذاتي.

ويضاعف هذا الوضع التحديات التي يواجهها الفلاحون الذين يعتمدون بشكل أساسي على مياه السدود في ري محاصيلهم، كما أن ندرة المياه الصالحة للشرب تهدد الاستقرار السكاني في بعض المناطق، مما يرفع من مستوى المخاطر الاجتماعية والاقتصادية.

ومن المتوقع أن تكون للضغوط المائية آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية، إذ تؤدي إلى تراجع المساحات المزروعة وانخفاض جودة الإنتاج، مما يؤثر على دخل الفلاحين ويزيد من اعتماد تونس على استيراد المواد الغذائية الأساسية.

ومع دخول نوفمبر، برزت توقعات غير مؤكدة بشكل رسمي بأمطار قد تنقذ الموسم الزراعي وتساهم في انعاش مخزون السدود، إلا أن هذه الفرضية تبقى غير مضمونة، فالتغيرات المناخية أدت إلى عدم انتظام مواسم الأمطار، ما يعني أن الاعتماد على الأمطار وحدها لم يعد كافيا.

وتشير تقارير الأرصاد الجوية إلى أن فترات الجفاف الطويلة قد تستمر، ما يتطلب استراتيجيات مستدامة لتعويض النقص المائي.

وتتمثل إحدى الحلول في استغلال التقنيات الحديثة مثل حصاد مياه الأمطار وتخزينها، واستخدام نظم الري الذكية التي تساعد في تقليل استهلاك المياه، خاصة في المحاصيل التي تستهلك كميات كبيرة من المياه ، كما تبقى الحاجة ملحة إلى سياسات طويلة الأمد ترتكز على الحفاظ على الموارد المائية وتحديث البنية التحتية للسدود والشبكات المائية.

نحو مقاربة شاملة

و تبعا لهذه الأزمة، تعمل بلادنا على تبني مقاربة شاملة لمعالجة آثار التغيرات المناخية على مختلف القطاعات. وتهدف هذه المقاربة لا إلى الحد من تأثيرات التغير المناخي فحسب، بل إلى التعايش مع هذا الواقع المستجد، حيث تحولت العديد من السياسات من التركيز على الحلول الآنية إلى التفكير في حلول بعيدة المدى تعتمد على التكيّف والتكيف، غير أن هذه المقاربة محدودة و لم تأخذ طابع الاستراتيجية بعد.

ويرى مراقبون انه من المهم أن تشمل هذه السياسات نشر التوعية بين المواطنين بمخاطر التغير المناخي، وتعليم النشء أهمية الحفاظ على البيئة والمساهمة في مواجهة التغيرات المناخية، علاوة على إدراج مواضيع تتعلق بالمناخ في المناهج الدراسية وخاصة في مراحل التعليم المبكر، بهدف ترسيخ فهم أكبر للتحديات البيئية وبناء وعي أعمق حول أهمية هذه القضية.

و أصبح من الضروري تغيير الخارطة الفلاحية لتتلاءم مع المناخ الجديد، حيث يمكن التركيز على زراعة محاصيل تتكيف مع الجفاف وتستهلك كميات أقل من المياه، مثل التين، والنخيل، وبعض أنواع الحبوب المحورة جينيا و التي يمكن لها ان تقاوم الجفاف، و ويمكن أن تسهم هذه الاستراتيجية في تحسين الإنتاجية وضمان استدامة القطاع الفلاحي، خاصةً في المناطق الداخلية التي تعاني من شحّ المياه بشكل أكبر.

وقد بدأت بعض الجهات الفلاحية في تونس بتنفيذ مبادرات تهدف إلى تشجيع الفلاحين على زراعة محاصيل جديدة تتماشى مع التغيرات المناخية، وتوفير الدعم الفني والمالي لهم لتحقيق ذلك، ويعد تحسين استخدام الماء في قطاع الفلاحة أحد الخطوات الأساسية التي يمكن أن تعزز الاستدامة وتساعد في مواجهة شحّ الموارد المائية.

لا يقتصر تأثير التغيرات المناخية على القطاع الفلاحي فحسب، بل يمتد ليشمل المجتمع بأكمله، حيث يؤدي شحّ المياه إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، ويزيد من الفقر في المناطق الريفية التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل، وتستدعي هذه التحديات اتخاذ تحركات جذرية على مستوى السياسات العمومية.

في سواحل الشابة

ضبط مركبين مشبوهين بصدد تبادل محركات

إثر توفر معلومات حول اعتزام مركبين مشـــبوهين القيام بعملية تبادل بضاعة مجهولة عرض ســـواحل الشابة، نجحت قوّة بحريّة تابعـــة لجيش البحر في ضبـــط مركبي صيد ،على متنهما 11 بحّارا تونســـيا، كانا بصدد تبادل 3 محرّكات نقّالة لاستعمالها في عمليّات الهجرة غير النظاميّة.

وقد تمت الســـيطرة على المركبين والتوجّـــه بهما إلى القاعدة البحريّة الرئيســـيّة بصفاقس لتسليمهما والمحجوز إلى المصالح المختصّة واتخاذ الإجراءات القانونيّة في شأنهم

قفصة

حرق 4 أطنان من القمح داخل مستودع

تولت فرق الإطفاء ، التابعة للإدارة الجهوية للحماية المدنية بقفصة ،إخماد حريق بمستودع به 4 أطنان من القمح الصلب و300 حزمة تبن بمنزل كائن بحي النسيم في المظيلة

تمّت السّيطرة على الحريق ومنعه من الانتشار إلى الفضاءات المجاورة دون أن يتسبّب في أضرار بشرية.

توزر

القبض على 42 مفتش عنهم وحجز 45 قطعة من مخدّر القنب الهندي

في إطـــار التصدي للظواهـــر الإجراميـــة ومقاومة الجريمة بمختلف أنواعها والحرص على إســـتتباب الأمن والطمأنينة في نفوس المواطنين.

قامت الوحدات الأمنية التابعـــة لمنطقة الأمن الوطني بتوزر بحملة أمنية بالجهة على النقاط الســـوداء والساحات العامة والفضاءات التجارية للقبض على العناصر الإجرامية الخطيرةو المفتش عنها والمورطة في قضايا حق عام، حيث تم القبض على 42 شخصا مفتش عنهم و تحرير 101

محضرا عدليا و88 مخالفة وحجز 77 دراجة نارية وتحرير 23 محضرا اقتصاديا.

في مطار جربة جرجيس

إحباط محاولة تهريب كمية من القنب الهندي والكوكايين

تمكنت مصالح الديوانة بمطار جربة جرجيس بالتنسيق مع مصالـــح شرطة الحدود من إحباط محاولـــة تهريب كمية من مخدر القنب الهندي والكوكايين تزن إجمالا 1700 غراما.

وذلك إثر تشكك فريق التفتيش المشترك، من ديوانة و شرطة حدود، في حقائب مســـافر قادم من بلد أجنبـــي و بإحالته إلى مصالح الديوانة بفرقة تفتيش المسافرين وإخضاع حقائبه إلى التفتيش الدقيق، تم العثور على 4 صفائح يشـــتبه في كونها من مخدر القنب الهندي مخفية بإحكام داخل علبتي شكولاطة.

وبإخضاعه إلى التفتيـــش البدني من قبل مصالح الديوانة تم العثور على 13 صفيحة أخرى يشتبه في كونها من مخدر القنب الهندي و صفيحة من مادة بيضاء اللون يشـــتبه في كونها من مخدر الكوكايين.

وتم تحرير محضر حجـــز في الغرض وأذنت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائيـــة بمدنين اثر استشـــارتها بإحالة الملف إلى المصالح الأمنية المختصة لمواصلة التحريات.

في مطار المنستير

احباط محاولة تهريب مبلغ 100 ألف أورو

تمكنت فرقة تفتيش المسافرين للديوانة بمطار المنستير من إحباط محاولة تهريب مبلغ من العملة الأجنبية إلى خارج البلاد التونسية، بحوزة مسافرة أجنبية بينما كانت تستعد للمغادرة حيث بسؤال المعنية إن كان لديها ما تصرّح به لمصالح الديوانة أفـــادت بتحوّزها على مبلغ من العملـــة الأجنبية بقيمة 6 آلاف أورو وبمزيد التثبت وعرض أمتعتها على جهاز الكشف بالأشعة وإخضاعها للتفتيش الدقيق، تم العثور على مبلغ 100 ألف أورو داخـــل حقيبتها وقد تم تحرير محـــضر حجز في الغرض وقدر مبلغ العملة المحجوزة بما يفوق 335 ألف دينار.

قبلي

الاحتفاظ ب 34 شخصا و إحباط عملية تهريب

في إطار التصدي للمظاهر المخلة بالأمن العام وتعقب العناصر الإجرامية المفتش عنها وأثناء حملة أمنيـــة تمكنت الوحدات الامنيـــة التابعة لمنطقة الحرس الوطنـــي بقبلي من إيقاف 34 شخصا مفتش عنهم و إحباط عملية تهريب

بضاعة خاضعة لقاعدة إثبات المصدر بقيمة 100 ألف دينار و حجز كمية من مخدر القنـــب الهندي معدة للترويج بمحيط المؤسسات التربوية.

بين قابس القصرين وتوزر

إحباط عمليات تهريب بقيمة 252 ألف دينار

تمكنت مختلـــف الوحدات الأمنية التابعـــة لمنطقة الحرس الوطني بقابس من إحبـــاط 6 عمليات تهريب بضائع مجهولة المصدر وحجز 6 وســـائل محملة ببضائع مهربة تقدر قيمتها بـ 176 ألف دينـــار كما تمكنت الوحدات الامنية التابعة لمنطقة الحـــرس الوطني بفريانة، إقليم القصريـــن، من حجز بضائع مهربة بقيمة 51 ألف دينار كانت على متن وسيلة

من جهتها تمكنت الوحـــدات الامنية التابعة لمنطقة الحرس الوطني بتـــوزر الجنوبية من حجز بضاعـــة خاضعة لقاعدة إثبات المصدر بقيمة 25 ألف دينـــار وتم حجز البضائع واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

في مطار جربة جرجيس

الإطاحة بشبكة دولية للتهريب

تمكّنت الوحدات الأمنية ، التابعـــة لمصلحة التّفتيش الأمني بمطـــار جربة – جرجيس الـــدّولي، إثر التنســـيق مع المصالح الديوانيـــة، من ضبط مســـافر أجنبي قادم مـــن إحدى الدول الأجنبية وبحوزته 16 صفيحة من مخدّر القنب الهندي "زطلة" و50 غراما من مخدر الكوكايين كانت مخفية بمناطق مختلفة من جســـده وبمواصلة التحرّي معه مـــن قبل الوحدات الأمنية التابعة للفرقة الجهوية لمكافحة المخدّرات بمدنين، التي تعهدت بالموضوع، تبيّن أنه كان ينوي تسليمها إلى شخص تونسي قاطن بأجيم جربة، وبعد التنســـيق مع النيابـــة العمومية بالمحكمة الابتدائيـــة بمدنين ، تم التعرّف على مقر ســـكناه، تحولت إليه الفرقـــة رفقة فرقـــة الشّرطة العدلية بجربـــة حيث تم إلقاء القبض عليه .

حسين فهمي:

هذه أبرز التحديات التي واجهتنا خلال التحضير للدورة 45 من مهرجان القاهرة السينمائي

القاهرة: ريم حمزة

قال الفنان حسين فهمي رئيس مهرجان القاهرة السينمائي الدولي إن الدورة الـ45 كان من المفروض أن تعقد خلال السنة الماضية لكنه اضطرّ إلى تأخيرها بسبب أحداث غزة حيث كانت مفاجأة ولم يكن من الممكن ان تقام دورة تتضمن احتفالية وهناك إبادة في غزة و فلسطين لان ما يحدث في فلسطين ليس حربا بل هي عملية إبادة، فالحرب تكون بين الجيوش لكن ما يحدث في فلسطين ولبنان هي عملية إبادة للشعوب وقوة واحدة تقوم بالاعتداء على شعب معين حسب قوله....

و أضاف في لقاء مع الصحافيين العرب خلال فعاليات المهرجان: "قرّرنا تأجيل الدورة وهذا تسبب لنا في مشاكل كثيرة لأن هناك أفلاما تعاقدنا عليها و التزام مع الفندق، وألغينا تذاكر طيران ا و كل ذلك تسبب لنا في مشاكل حيث اعتذرنا عن الافلام المشاركة في المسابقات، فشارك بها صناعها في مهرجانات أخرى، كما اعتذرنا للجنة التحكيم، وهناك أعضاء قبلوا أن يكونوا معنا خلال هذه الدورة و آخرين اعتذروا بسبب مشاركتهم في مهرجانات أخرى، وقمنا بترتيب حساباتنا في الدورة الـ 45 و تمكنا من لم الشمل مرة أخرى وأطلقنا الدورة و كان يجب أن نذكر شعبنا في فلسطين و لبنان في البداية".

وفي سؤالنا عن أبرز التحديات التي واجهتها إدارة المهرجان خلال التحضير لهذه الدورة، أجاب حسين فهمي أن التحديات التي يواجهها أيّ مهرجان هي مادية بالأساس مشيرا إلى أنّ المهرجان يحتاج إلى تمويل كبير والثقافة ليس لها مردود مادي وليس هناك أي شخص يسعى إلى تقديم منتوج ثقافي و ينتظر أن يكون له عائدات، فالثقافة يجب أن تكون ملك الجميع وبالتالي هذا يكون مكلف على حدّ تعبيره...

وواصل حديثه، قائلا: "تركيبة مهرجان القاهرة السينمائي ممتازة لأنها خليط ما بين القطاع العام ممثلا في وزارة الثقافة المصرية و القطاع الخاص الممثلين في شركاء المهرجان وهذا الوضع متميز جدا لأن الدولة يجب أن يكون لها وجودها و هذا ما نراه في مهرجانات كان وفينيسيا و كل المهرجانات الدولية الأخرى".

وأكّد "فهمي" أنه خلال توقف المهرجان السنة الماضية كان يجب أن تعاد الحسابات من الأول وتعاد أيضا تشكيل إدارة المهرجان من الأول موضحا أنه كانت هناك ايجابيات وسلبيات و اضطرّ إلى تقليص من هذه السلبيات و زيادة الإيجابيات حتى تنطلق دورة جديدة

و في ذات السياق، قال: " لهذا السبب قلت إن المهرجان يولد من جديد وأنا بدأت بنظام جديد و إدارة جديدة وأيا بفكر جديد...".

وعن العروض الأولى في الدورة الـ 45، قال: "المهرجان أصبح له ثقة دولية بحيث أن هناك مخرجين يحافظون على أفلامهم ليعرضوها أولا في المهرجان، وهذه السنة لدينا 10 عروض أولى في الدورة الـ45 و كذلك فيلم الافتتاح كان عرض أول والمخرج رشيد مشهراوي اتصل بي منذ حوالي 6 اشهر ليعرض فيلمه خلال هذه الدورة رغم تلقيه العديد من العروض من مهرجانات أخرى.. وهذه ميزة جيدة لأن المهرجان بدأ يحصل على هذه الثقة من صناع السينما...".

أمّا عن الثوابت التي لا يمكن أن تتغير في مهرجان القاهرة السينمائي فأكّد أنها ثوابت قومية و أخرى تجاه الوطن والأعراف والتقاليد...

كما أكّد أنّ هدفه هو أن يستمر المهرجان ويصبح أكبر فهو درجة أولى من ضمن المهرجانات الدولية مثل كان وفينيسيا وبرلين ويجب أن نكون في هذا المستوى دائما ولن ننزل عنه وفق قوله.

وأضاف: "أبحث عن تقديم مهرجان يساهم في الحراك السينمائي ويرصد ما وصلت إليه السينما في مصر والوطن العربي والعالم، من خلال الفعاليات والمحاضرات والأفلام والندوات والنقاشات".

وختم الفنان حسين فهمي حديثه بإعلانه أنّه بدأ التخطيط للدورة الـ 46 من فعاليات المهرجان، مضيفا: "إن شاء الله ستكون أفضل، فأنا لا أترك شيئا للصدفة وأدقق في التفاصيل".

المشروع يهدف لتصفية القصية الفلسطينية

الاحتلال يخطط لتقسيم الضفة وضمها الى السيادة الاسرائيلية

محمد بن محمود

تتعرض الضفة الى اخطر مشروع استعماري حيث أصدر الاحتلال قراراً بتقييد أي نشاط فلسطيني في مدينة القدس المحتلة ومحيطها من بلدات ومخيمات، في إطار سياسة تهويدها وطمس هويتها العربية، تزامناً مع خطة تقسيم الضفة الغربية إلى 3 مناطق منفصلة بهدف إحكام السيطرة الصهي
ونية عليها بشكل كامل.

وطبقاً لقرار الاحتلال الأخير، والذي تم تأطيره قانونياً، فسيتم تقييد نشاط السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير وحركة فتح في القدس المحتلة، ضمن محاولات فرض الوقائع المغايرة في المدينة، عبر قوانين تهويدية غير شرعية، لمنع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

ومن شأن عودة الرئيس الأمريكي المُنتخب دونالد ترامب إلى السلطة مجدداً أن يشجع حكومة الاحتلال على تنفيذ مخطط التهويد والضم؛ إحالة إلى أول تصريح أدلى به السفير الأمريكي القادم في الكيان المُحتل، مايك هاكابي، والذي رجح فيه أن يواصل ترامب المساعدة في ضمان ضم الضفة الغربية للسيادة الصهيونية.

3 مناطق رئيسية

وتتضمن خطة تطبيق السيادة الصهيونية على أراضي الضفة الغربية التي أعلن عنها الوزير في حكومة الاحتلال، المتطرف بتسلئيل سموتريتش، مساعي تقسيمها لتكريس ضمها للكيان المُحتل، وفق وسائل إعلام الاحتلال. وبحسب مخطط الاحتلال؛ سيتم في المرحلة الأولى تقسيم الضفة الغربية إلى 3 مناطق رئيسة وضمها للسيادة الصهيونية، حيث تتمثل المنطقة الأولى في الأغوار التي تشكل ربع مساحة الضفة الغربية، وفي معظمها حالياً ما يسمى بأراضي دولة إضافة لمحميات طبيعية ومناطق تدريب وإطلاق نار ممنوع الدخول إليها.أما المنطقة الثانية فهي منطقة العزل الواقعة بين جدار الفصل العنصري وخط وقف إطلاق النار عام 1948، وتشكل حوالي 12 % من مساحة الضفة الغربية.

في حين تضم المنطقة الثالثة تجمعات استيطانية تربط بين غرب الضفة الغربية وشرقها، مثل المنطقة بين تجمع ارئييل ومنطقة الأغوار، وتشكل على أرض الواقع فاصلا استيطانيا يفصل شمال الضفة الغربية عن باقي مناطق الضفة.ويندرج في إطارها أيضاً تجمع معاليه أدوميم الاستيطاني الذي سيفصل رام الله وسلفيت عن باقي مناطق الضفة الغربية، ويمتد حتى البحر الميت، بالإضافة إلى تجمع غوش عتصيون الاستيطاني حتى البحر الميت، وسيفصل الخليل وبيت لحم عن باقي مناطق الضفة الغربية. ومهدت سلطات الاحتلال لعملية الضم من خلال زيادة وتيرة الحركة الاستيطانية، سواء عبر التوسع الاستيطاني في المستوطنات القائمة والجاثمة فوق أراضي الفلسطينيين بالضفة الغربية، أم عبر تنفيذ مشاريع استيطانية جديدة، أسهمت في رفع عدد المستوطنين إلى قرابة 750 – 800 ألف، بعد مصادرة أراضي الفلسطينيين واستلابها.وتسعى حكومة الاحتلال للاستيلاء على المنطقة ج، التي تشكل نحو 62 % من مساحة الضفة الغربية والغنية بالموارد الطبيعية، بالتزامن مع بناء شبكة طرق التفافية استيطانية للفصل العنصري بين الفلسطينيين والمستعمرين، عبر منع أصحاب الأرض الفلسطينيين الأصليين من استخدامها.

من جانبها، أكدت حركة فتح، أن الوجود العربي الفلسطيني متجذرٌ لا يطمسه قانون غير شرعي من منظومة الاحتلال الاستعمارية التي تسعى من خلال مشاريع القوانين التهويدية إلى طمس الهوية العربية والفلسطينية لمدينة القدس المحتلة.وأضافت فتح، في تصريح صادر عن مفوضية الإعلام والثقافة والتعبئة الفكرية، أن مشروع القانون الإلغائي بمضامينه التهويدية يأتي ضمن حرب الإبادة الممنهجة على الشعب الفلسطيني منذ السابع من أكتوبر 2023.وأكدت الحركة أنها لن تتخلى عن دورها التاريخي في الدفاع عن مدينة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية وهويتها العربية الفلسطينية، باعتبارها العاصمة الأبدية لدولة فلسطين ذات السيادة، وستظل بكوادرها ومناضليها في الخندق الأمامي لدرء أي مشاريع تصفوية تستهدف وجود الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة، وهو نهج الحركة الذي اختطه القادة المؤسسون.وقالت إن موقف الحركة الذي يعبر عنه قائدها العام الرئيس محمود عباس، بأنه لا عاصمة لدولة فلسطين إلا القدس مهما كلف ذلك من تضحيات.وبينت فتح أن محاولات فرض الوقائع في مدينة القدس، من خلال قوانين غير شرعية لن تجدي نفعًا، داعيةً المجتمع الدولي إلى إلزام منظومة الاحتلال الاستعمارية وقف انتهاكاتها لتفاهمات الوضع الراهن في مدينة القدس، محذرةً من مآلات قرارات الاحتلال وإجراءاته العنصرية.

ترامب المساند الرسمي

وفي نفس الصعيد توقع السفير الأمريكي القادم في الكيان المُحتل، مايك هاكابي، في مقابلة مع إذاعة جيش الاحتلال ، أن يواصل الرئيس ترامب المساعدة في ضمان ضم الضفة الغربية للسيادة الصهيونية.وأكد هاكابي أنه سيدعم هذا المخطط، وفق سياسة الرئيس ترامب، الذي أثبت بالفعل خلال ولايته الأولى أنه لا يوجد رئيس أميركي ساعد أكثر منه لضمان سيادة الكيان المُحتل، ونقل السفارة الأميركية إلى القدس والاعتراف بمرتفعات الجولان والقدس عاصمة للكيان المُحتل، مرحجاً أن يستمر ذلك في المرحلة القادمة.وبحسب وسائل إعلام الاحتلال؛ فإن السفير الجديد معروف بدعمه للكيان المُحتل بشكل عام، لاسيما تأييده لمخطط فرض سيادته على الضفة الغربية، والتي قام بجولة فيها عشرات المرات في أوقات سابقة وأعرب عن رغبته في شراء منزل بمستوطنة إفرات، القريبة من القدس المحتلة جنوباً.وكان المتطرف سموتريتش، قال في تصريحاته إنه حان الوقت في حقبة الرئيس ترامب الجديدة، لفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية، والتي كان الاحتلال على مسافة خطوة منها خلال ولايته السابقة، وفق مزاعمه.

تنديد واسع

من جهتها أعلنت السعودية و قطر ومصر والأردن والإمارات، رفضها تصريحات وزير المالية الإسرائيلي المتطرف بتسلئيل سموتريتش، الداعية إلى فرض سيادة إسرائيل على الضفة الغربية المحتلة وبناء وتوسيع المستوطنات فيها.

وأدانت قطر بأشد العبارات، تصريحات وزير المالية في حكومة الاحتلال الإسرائيلي، التي تضمنت تعليمات بإعداد البنية التحتية المطلوبة لضم الضفة الغربية المحتلة، وفق بيان لوزارة الخارجية.

واعتبرت تلك التصريحات انتهاكا سافرا للقانون الدولي، وتصعيدا خطيرا من شأنه إعاقة فرص السلام في المنطقة، لا سيما مع استمرار الحرب الوحشية على قطاع غزة، وتداعياتها المروعة.

وشددت على ضرورة اصطفاف المجتمع الدولي بقوة أمام سياسات الاحتلال الاستيطانية والاستعمارية والعنصرية، واعتداءاته المتكررة على حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، لا سيما جرائمه المستمرة في الضفة الغربية.وأكدت قطر أن التصريحات الإسرائيلية المتكررة المخالفة للقوانين والقرارات الدولية، تكشف بوضوح أن الاحتلال هو العقبة أمام أي جهود للسلام والاستقرار بالمنطقة.

من جانبها، أدانت مصر في بيان لوزارة الخارجية، بأشد العبارات التصريحات المتطرفة لبتسلئيل سموتريتش، والداعية لفرض السيادة الإسرائيلية والتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية.وأكدت أن تلك التصريحات انتهاك سافر للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وأشارت مصر إلى أن التصريحات غير المسؤولة والمتطرفة من عضو في الحكومة الإسرائيلية، تعكس بوضوح التوجه الإسرائيلي الرافض لتبني خيار السلام بالمنطقة. وأوضحت أن تلك التصريحات المتطرفة تتعارض بشكل صارخ مع موقف المجتمع الدولي الداعي لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من جوان 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.بدوره، أدان الأردن في بيان للخارجية بأشد العبارات التصريحات العنصرية التحريضية المتطرفة التي أطلقها سموتريتش، والداعية إلى فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية المحتلة وبناء المستوطنات وتوسيعها. واعتبر الأردن تلك التصريحات انتهاكا صارخا للقانون الدولي، ولحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تجسيد دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من جوان عام 1967 وعاصمتها القدس المحتلة.

وطالبت الخارجية الأردنية المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية، وإلزام إسرائيل وحكومتها المتطرفة بوقف عدوانها على غزة ولبنان وتصعيدها الخطير في الضفة الغربية المحتلة، وتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني.من جانبها، أعربت الخارجية السعودية عن تحذير المملكة الشديد من خطورة التصريحات المتطرفة لمسؤول إسرائيلي بشأن فرض سيادة الاحتلال الإسرائيلي على الضفة الغربية المحتلة، وبناء المستوطنات وتوسيعها.وأكدت أن هذه التصريحات تقوّض جهود السلام بما فيها حل الدولتين (الفلسطينية والإسرائيلية)، وتشجع الحروب وتنتج مزيداً من التطرف، وتضاعف التهديد لأمن المنطقة واستقرارها.

وأشارت إلى أن المملكة تعد هذه التصريحات انتهاكاً سافراً للقوانين الدولية والقرارات الأممية ذات الصلة، وتكرس الاحتلال والتوسع في الاستيلاء على الأراضي بالقوة مما يشكل سابقة خطيرة.

كما قالت إن تبعات استمرار الفشل الدولي تتعدى حدود هذه الأزمة لتطال شرعية ومصداقية قواعد النظام الدولي، وتهدد استمراريته.بينما أدانت الخارجية الإماراتية في بيان تصريحات وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش بشأن إصدار تعليمات للتجهيز لفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية المحتلة خلال العام المقبل.

وأعربت عن رفضها القاطع لجميع التصريحات الاستفزازية والإجراءات التي تستهدف تغيير الوضع القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولكافة الممارسات المخالفة لقرارات الشرعية الدولية، والتي تهدد بالمزيد من التصعيد الخطير والتوتر في المنطقة، وتعيق جهود تحقيق السلام والاستقرار.

وشددت على ضرورة دعم كافة الجهود الإقليمية والدولية لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، وكذلك وضع حد للممارسات غير الشرعية التي تهدد حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ودعت المجتمع الدولي إلى بذل الجهود للوصول إلى وقف فوري لإطلاق النار لمنع المزيد من الخسائر في الأرواح، وتجنب المزيد من تأجيج الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة والمنطقة، وعلى دفع كافة الجهود المبذولة لتحقيق السلام الشامل والعادل.

الخطة السرية

وهذه ليست المرة الأولى التي يثير فيها سموتريتش قضية فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية، حيث دعا في 27 أكتوبر الماضي، خلال مؤتمر في القدس المحتلة، إلى تطبيق السيادة الإسرائيلية على الضفة وقطاع غزة.كما أكد في جوان الماضي، صحة ما نشرته صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية عن سعيه لضم الضفة إلى إسرائيل، بعد أن كشفت الصحيفة في تسجيل صوتي له، عن امتلاك سموتريتش خطة سرية لتعزيز سيطرة إسرائيل على الضفة، وإجهاض أي محاولة لجعلها جزءا من دولة فلسطين.وفي 19 جوان الماضي، شددت محكمة العدل الدولية على أن للفلسطينيين الحق في تقرير المصير، وأنه يجب إخلاء المستوطنات الإسرائيلية القائمة على الأراضي المحتلة.وخلال جلسة بمدينة لاهاي الهولندية لإبداء رأي استشاري بشأن تداعيات احتلال إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، قضت المحكمة بأن الأراضي الفلسطينية المحتلة تشكل وحدة إقليمية واحدة سيتم حمايتها واحترامها.وأضافت أن السياسات والممارسات الإسرائيلية ترقى إلى ضم أجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأنها غير مقتنعة بأن توسيع القانون الإسرائيلي ليشمل الضفة والقدس الشرقية له ما يسوغه. وبموازاة حرب الإبادة في قطاع غزة، وسّع الجيش الإسرائيلي عملياته، كما صعّد المستوطنون اعتداءاتهم في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، ما أسفر إجمالا عن 780 قتيلا، ونحو 6 آلاف و300 جريح منذ 7 أكتوبر 2023، وفق معطيات رسمية فلسطينية. وبدعم أمريكي، ترتكب إسرائيل منذ 7 أكتوبر 2023 إبادة جماعية بغزة، خلّفت أكثر من 146 ألف قتيل وجريح فلسطينيين، معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 10 آلاف مفقود، وسط دمار هائل ومجاعة قتلت عشرات الأطفال والمسنين، في إحدى أسوأ الكوارث الإنسانية بالعالم.

حديث عن تفاهمات بين فتح وحماس

هل تتوافق الفصائل الفلسطينية قبل فوات الاوان ؟

محمد بن محمود

نشرت صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية، تقريرا، أعدته سمر سعيد، وبينوا فوكون، قالا فيه إنّ الفصائل الفلسطينية تقترب من التوافق على خطّة، لمرحلة ما بعد الحرب على غزة. وجاء في التقرير أن الفصيلين الفلسطينيين الرئيسيين، حماس وفتح، يناقشان خطة لإعادة إعمار غزّة عندما تتوقف المعارك مضيفا أن النقطة الرئيسية في الخطة هي أن أيا منهما لن يكون طرفا فيها أو مسؤولا عنها.وأوضحت الصحيفة أنّ: المسؤولين الفلسطينيين من الفصيلين توصلوا إلى إجماع على إنشاء لجنة غير سياسية، من التكنوقراط الفلسطينيين غير المنتمين إلى أي منهما لإدارة الوظائف الحسّاسة والكبيرة، المتمثلة في توزيع المساعدات وإعادة الإعمار.

وبحسب الصحيفة، نقلا عن مسؤولين فلسطينيين وعرب، فإنّ توافقهم يزيل عقبة مُحتملة أمام خطة ما بعد الحرب التي ناقشتها الولايات المتحدة وإسرائيل، والتي من شأنها أن تضع حكومة تكنوقراطية مؤقتة في غزة حتى تصبح مستقرة بما يكفي لإجراء الانتخابات. ووفق الزميل في الشبكة الفلسطينية، طارق كيني الشوا، فإنّ لديهم مساحة أكبر بكثير وضرورة للتوصل إلى أرضية مشتركة الآن وتجنب التهميش.

من جهته، قال عضو المكتب السياسي لحركة حماس، حسام بدران، خلال مقابلة معه بالدوحة، إنّ: حركة حماس منفتحة على لجنة ليست مرتبطة أو منحازة للفصائل الفلسطينية كي تقوم بإدارة عملية إعادة الإعمار.وأضاف: تتقبّل حركة فتح فكرة لجنة غير سياسية لغزة، حسب مسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية اللتين تسيطر عليهما حركة فتح. فيما قال مسؤول بارز في السلطة الوطنية: هناك احتمال للاتفاق على صيغة، وذلك بحسب الصحيفة الأمريكية نفسها.

إلى ذلك، تعلق الصّحيفة بأن: الخطة تحوم حولها الشكوك، لأنها تعتمد على وقف إطلاق النار الذي لم تتوصل إليه حماس وإسرائيل بعد، مردفة: حتى لو اتفقت حماس وفتح على دفن خلافاتهما الطويلة، فمن غير الواضح إن كانت إسرائيل ستقبل اللجنة. وأبرزت أن مصر التي تلعب دور الوسيط بين حماس وإسرائيل في مفاوضات وقف إطلاق النار، كانت قد اقترحت لجنة تكنوقراط في ديسمبر وبمهمة الإشراف على مرحلة ما بعد الحرب. وقد حظي المقترح بدعم من منظمات الإغاثة الإنسانية والإمارات العربية المتحدة. وطرحت الولايات المتحدة وإسرائيل فكرة حكومة تكنوقراط بعد الحرب.

وقال رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، إنه: لا يريد احتلال غزة؛ فيما أصدرت دولة الاحتلال الإسرائيلي في فيفري ملامح خطة لإدارة القطاع بمشاركة مسؤولين محليين، في إشارة لكونهم لن يكونوا مرتبطين بدول أو كيانات.

ويخطط جيش الاحتلال الإسرائيلي إلى تقسيم القطاع إلى ما أطلق عليه جزر آمنة أو ممرات محصّنة بحيث يكون قادرا على القيام بعمليات يرى أنها ضرورية. وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، إنّ: الإدارة الحالية تريد توحيد غزة مع الضفة الغربية تحت السلطة الفلسطينية وبدون دور لحماس في حكمها. وأضاف: يجب أن يكون صوت الشعب الفلسطيني وتقرير المصير وتطلعاته في جوهر الحكم في غزة بعد الأزمة. فيما لم يحدّد الرئيس المنتخب، دونالد ترامب، رؤية للحكم الفلسطيني فيما بعد الحرب. وبحسب الصحيفة، فإنه في الأسبوع الماضي، طلبت قطر من الزعماء السياسيين لحماس مغادرة أراضيها بعد فشل تحقيق وقف النار. وتقول الصحيفة إنّ مقترح إنشاء لجنة غير سياسية نوقش في وقت سابق من هذا الشهر بالقاهرة، في اجتماع حضره بدران وخليل الحية من حماس، وعزام الأحمد ومحمود العالول من فتح، حسب مسؤولين فلسطينيين على معرفة بالأمر.

وقال بدران ومسؤولون من حركة فتح: إن اللجنة سوف تعمل جنبا إلى جنب مع حكومة مقترحة من التكنوقراط لإدارة الأراضي الفلسطينية بعد الحرب حتى إجراء الانتخابات. وبحسب الصحيفة الأمريكية، فإنه لا تلوح في الأفق أي نهاية للحرب في غزة. ومحادثات وقف إطلاق النار متوقفة، ويثير فوز ترامب في الانتخابات حالة من عدم اليقين بشأن قدرة إدارة بايدن على دفعها إلى الأمام. وتكافح مصر لتوسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية إلى القطاع. وتواجه خطة اللجنة عقبات حتى في داخل صفوف الفلسطينيين.

وتابعت: كما أن إعادة إعمار غزة ستكون مهمة ضخمة وشاقة. ويعيش القطاع إلى جانب تدمير البنى التحتية وكل أسباب الحياة، حالة من الفوضى والجريمة والعنف وانتشار السرقة والقتل والتهريب والابتزاز. وبناء على تقديرات الأمم المتحدة، فقد تضرّرت أو دمرت ثلثا المباني. وقالت وكالة تابعة للأمم المتحدة في ماي: إن إعادة إعمار غزة التي مزقتها الحرب قد تكلف حوالي 40 مليار دولارا.إلى ذلك، وافق قادة حماس وفتح على لجنة للإشراف على المساعدات وإعادة الإعمار، مكونة من 15 شخصية فلسطينية مستقلة ولا علاقة لها بالحركتين. ولن يكون لديهم تفويض سياسي، بل ستركز بشكل أساسي على توزيع المساعدات الإنسانية في غزة والنظام الصحي وإعادة الإعمار، حسب بدران ومسؤولين فلسطينيين وعرب.

ونقلت الصحيفة، عن المستشار البارز لرئيس السلطة الوطنية محمود عباس، محمود حبش، قوله إنّ: تشكيل لجنة غير مرتبطة بحركات يعني أن على حماس الاعتراف بأنها فشلت في إدارة قطاع غزة. ومع ذلك، أضاف حبش أنه: لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق مفصل بشأن عمل اللجنة. ويقول مسؤولون فلسطينيون إن خلافا بين حماس وفتح حوّل مدى مشاركة السلطة الفلسطينية في إدارتها.

في ظل "التفنن" في الابادة الوحشية

العالم يتابع بصمت مريب جرائم النازيين الجدد في غزة

جفت الأقلام عن وصف معاناة أهالي شمال قطاع غزة المحاصر والأهوال التي يعيشونها، أناس محاصرون تحت الأنقاض، ويُمنع عناصر الإنقاذ من الوصول إليهم، تهجير عشرات آلاف الفلسطينيين مع نفاد في الإمدادات الأساسية، وقصف للمستشفيات التي أصبحت مكتظة بالمرضى وجاء الشتاء ليرمي بثقله على من في الخيام، كل ذلك ما هو إلا اختصار بسيط لوضع الفلسطينيين في شمال غزة المحاصر.

جاء في تقرير موجز لمكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مجموعة من النقاط الأساسية في مستجدات الوضع في غزة وشمالها، ومن أهمها، منع سلطات الاحتلال الإسرائيلية لمدة قاربت شهرًا، جميع المحاولات التي بذلتها المنظمات الإنسانية من أجل إرسال المواد الغذائية إلى السكان في المناطق المحاصرة في محافظة شمال غزة.

في وسط غزة وجنوبها، يتعرض أكثر من 100 مطبخ تنتج 400 الف وجبة في اليوم لخطر إغلاقها بسبب نقص المواد، ومن جانب آخر لا تزال ظروف الرعاية الصحية في شمال غزة بالغة الخطورة، إذ قُصف مستشفى كمال عدوان مرتين خلال الأسبوع الماضي ومُنع إرسال الإمدادات المنقذة للحياة إلى مستشفى العودة.

يشكل حوالي 42 مليون طن من الركام وتكدُّس مخاطر المتفجرات على نطاق كبير تهديدًا كبيرا للمدنيين، في الوقت الذي تُفرض فيه القيود على إدخال الموظفين والمعدات المتخصصة وتنفيذ أنشطة التخلص من الذخائر المتفجرة.

وتفيد نقابة الصحفيين الفلسطينيين بأن 10 في المئة من الصحفيين العاملين في غزة قُتلوا منذ شهر أكتوبر 2023، في حين لا تزال سلطات الاحتلال الإسرائيلية تمنع دخول الصحفيين الأجانب.

وفي سياق متصل، صرّحت كاثرين راسيل، المديرة التنفيذية لمنظمة اليونيسف، في سياق إشارتها إلى للقتل الممنهج الذي تقوم بها قوات الاحتلال، فضلًا عن حادثتين تعرضت في إحداهما مركبة تقل موظفي اليونيسف لإطلاق النار في شمال غزة وأُصيب في الأخرى عدة أطفال على مقربة من عيادة للتطعيم ضد شلل الأطفال في محافظة غزة، بأن هذه الأحداث «تشكل أمثلة إضافية على العواقب الوخيمة التي تفرزها الغارات العشوائية على المدنيين في قطاع غزة»، كما حذّر المدير الإقليمي لمنظمة إنقاذ الطفولة من أنه إذا «لم يتدخل المجتمع الدولي قريباً، فسوف يُمحى جيل كامل من الأطفال في غزة مع مستقبلهم».

الوضع يزداد سوءاً مع اقتراب فصل الشتاء

مع اقتراب فصل الشتاء، حذّر برنامج الأغذية العالمي من أن الافتقار إلى الغذاء وغيره من الإمدادات الإنسانية الحيوية التي تدخل قطاع غزة قد تتصاعد إلى مجاعة، ويفيد قطاع الأمن الغذائي بأن نحو 1.7 مليون إنسان، أو 80 في المئة من السكان، لم يحصلوا على حصصهم الغذائية الشهرية في شتّى أرجاء غزة وأن عدد الوجبات المطهوة التي توزع يوميًا تراجع إلى 450 الف وجبة في شهر أكتوبرالماضي، وهو ما يمثل انخفاضًا نسبته 25 في المئة، بالمقارنة مع شهر سبتمبر الماضي.

واضطرت العديد من المطابخ إلى إغلاق أبوابها، وبات يتعين على المنظمات الإنسانية العاملة أن تعدل محتويات الوجبات للتكيف مع نقص الإمدادات في المطابخ التي بقيت تزاول عملها، وما يزيد من تفاقم الانخفاض الكبير في المعونات الإنسانية النقص الحاد في السلع التجارية، إذ أشارت التقارير إلى أن ما لا يزيد على 100 شاحنة من السلع التجارية دخلت القطاع في أكتوبر الماضي. ومنذ ما يقرب من شهر، مُنعت جميع المحاولات التي بذلتها المنظمات الدولية في مجال العمل الإنساني في سبيل الوصول إلى السكان إلى شمال غزة وتقديم الغذاء لهم، وباتت المطابخ الثمانية التي كانت تزاول عملها في المحافظة لا تعمل أو لا يمكن الوصول إليها الآن بسبب القصف الإسرائيلي.

الوضع أشبه بالكابوس

في ظل المعاناة الكبيرة التي يعيشها أهالي قطاع غزة قالت منظمة أطباء بلا حدود "إن قطاع غزة يشهد قدرا من المعاناة يتجاوز الخيال، حيث يواجه الناس في مناطق بيت حانون وجباليا وبيت لاهيا واحدة من أكثر الهجمات وحشية وعنفا منذ بداية الحرب". وتتعرض المنطقة، وفق المنظمة، لقصف إسرائيلي عشوائي عنيف، وهو ما يتسبب في وقوع خسائر مدنية هائلة، وأصبح الوضع معه "كابوسا".

وأشارت المنظمة إلى أنه "طوال حملة الموت والدمار الإسرائيلية، ظهر نمط واضح من العنف الذي لا يمكن تصوره حيث يُطلب من الناس في غزة اتخاذ خيار مستحيل بين البقاء، في تحدٍ لأوامر الإخلاء، ليصبحوا أهدافا مشروعة ويُقتلوا؛ أو المغادرة، ليخاطروا بحياتهم". وقالت المنظمة، في بيان لها: إن "الفظائع تتراكم على مستوى مختلف عن أي شيء رأيناه خلال تجربتنا العملية مع أطباء بلا حدود". وأضافت: إن "حلفاء إسرائيل يتحملون مسؤولية ثقيلة عن هذا الوضع المزري الناجم عن دعمهم الثابت للحرب".

حظر الأونروا تكريس لجريمة الإبادة الجماعية

رغم الانتقادات ومعارضة عدد من الدول في العالَمَين العربي والعالمي لقرار حظر عمل وكالة الأونروا في الأراضي الفلسطينية المحتلة والدعوات إلى عدم التصويت – وفي مقدمتها دعوة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، ووزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، اللذين أكدا أن القرار "سيجعل النشاطات الضرورية للأونروا أمراً مستحيلًا، ويتعارض تعارضًا مطلقًا مع القانون الدولي، ومع المبادئ الإنسانية الأساسية" – فإن الولايات المتحدة حثت كيان الاحتلال الإسرائيلي على إعادة النظر في القوانين المناهضة للأونروا، محذرةً من أن "الملايين معرضون لخطر الكارثة". ويرى البعض أن الاستهداف الإستراتيجي والمنهجي التراكمي لوكالة الأونروا يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وإلغاء حقهم في العودة، وهذا صحيح، لكنه يمثل ربع الكوب السياسي، أما الجزء المتبقي فيتعلق بمسألتين جوهريتين الأولى تتمثل في تنظيف ساحة الجريمة وغسل يد العصابات الصهيونية من أعمال التطهير العرقي والإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين في نكبة العام 1948، واقتلاع وطرد حوالي 950 ألف فلسطيني إلى خارج فلسطين، وتحويلهم إلى لاجئين بعد اغتصاب ومصادرة أراضيهم وممتلكاتهم، وتثبيت قاعدة مفادها "لا لجوء إذًا لا نكبة". ولهذا، كان مسعى الرئيس الأمريكي المنتخب ترامب في عهدته الاولى الذي بذل الوقت والجهد والمال السياسي؛ لنزع صفة اللجوء عن أبناء وأحفاد من طُرد من فلسطين كمرحلة أولى للتخلص من اللاجئين.

أما الثانية فهي تثبيت شرعية دولة الاحتلال في الأمم المتحدة من خلال شطب القرار الأممي رقْم 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في الـ 11 من ديسمبر 1948؛ إذ لا تزال شرعيّة وجود الاحتلال معلقة في الأمم المتحدة.

في خطة خبيثة لواشنطن للتوصل الى إيقاف الحرب في لبنان

منح اسرائيل بالمفاوضات ما عجزت عن تحقيقه بالدبابات

في تطور لافت، كثّف الكيان الصهيوني - الذي أعلن مؤخراً انطلاق المرحلة الثانية من عملياته العسكرية في الجنوب اللبناني - من حدة غاراته وهجماته العنيفة، مستهدفاً الضاحية الجنوبية للعاصمة بيروت، ووادي البقاع في الشرق اللبناني، فضلاً عن المناطق الجنوبية.

وفي خضم هذه التطورات المتسارعة، صدرت تصريحات عن عاموس هوكشتاين، المبعوث الرئاسي الأمريكي الخاص بالشأن اللبناني، تشير إلى قرب التوصل لاتفاق محتمل لوقف إطلاق النار، وفي السياق ذاته، كشفت المصادر الإعلامية اللبنانية أن السفيرة الأمريكية في بيروت، السيدة "ليزا جونسون"، قد قامت بتسليم مسودة اتفاق لوقف الأعمال العدائية بين قوات الاحتلال الإسرائيلي وحزب الله اللبناني إلى نبيه بري، رئيس المجلس النيابي اللبناني.

في معترك هذه التطورات، كشفت بعض المنابر الإعلامية الأمريكية، وفي طليعتها صحيفة "واشنطن بوست"، استناداً إلى مصادر في الكيان الصهيوني، عن نوايا نتنياهو في تقديم إنهاء الأعمال العدائية في لبنان كبادرة ترحيبية وهدية استراتيجية لعودة ترامب إلى سدة الحكم في البيت الأبيض، في مسعى محموم لتتويج باكورة السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية المحتملة بإنجاز دبلوماسي مرموق.

غير أن هذه التسريبات تتناقض تناقضاً جوهرياً مع الممارسات العدوانية التي تنتهجها القوات الإسرائيلية على الأرض، وتتعارض كذلك مع التصريحات المتواترة للمسؤولين في الكيان الصهيوني.

فعلى الرغم من إقرار جدعون ساعر، وزير خارجية الكيان الصهيوني، في الآونة الأخيرة بوجود تنسيق وثيق مع الإدارة الأمريكية في هذا المضمار، إلا أنه أصرَّ على ربط أي تقدم في هذا الملف بشرط تعجيزي يتمثل في "انسحاب حزب الله إلى ما وراء نهر الليطاني".

وفي السياق ذاته، أطلق يسرائيل كاتس، وزير الأمن في حكومة الاحتلال، تصريحات قاطعة مفادها بأن "لا مجال لوقف إطلاق النار في الساحة اللبنانية، ما لم تتحقق الأهداف العسكرية المرسومة بصورة شاملة وكاملة".

وكشفت صحيفة "إسرائيل هيوم" العبرية، استناداً إلى مصدر مسؤول رفيع المستوى، عن مساعي الجيش الإسرائيلي الحثيثة لوضع خطط عملياتية متقنة، تهدف إلى استمرار العمليات العسكرية في لبنان، في حال أبدى حزب الله عدم استجابته لشروط وقف إطلاق النار المطروحة.

وفي تطور ميداني لافت، أفادت صحيفة "معاريف" بأن "الجيش الإسرائيلي قد دشّن المرحلة الثانية من عملياته البرية في الأراضي اللبنانية"، وفي السياق ذاته، نقلت القناة 14 الإسرائيلية، عن مصادر مطلعة، أن "الجيش قد وسّع نطاق عملياته العسكرية في جنوب لبنان، ليشمل مناطق لم تكن مستهدفةً سابقاً".

تأتي هذه التصريحات التصعيدية الصادرة عن القيادة الإسرائيلية في خضم تصريحات أدلى بها وزير الداخلية اللبناني، بسام مولوي، حيث أكد رفض بلاده القاطع للشروط الإسرائيلية المعلنة لوقف إطلاق النار، مشدداً على ضرورة العودة إلى تطبيق القرار الأممي 1701 بحذافيره، وقد أكد مسؤولون لبنانيون آخرون عدم تلقي لبنان لأي مقترحات رسمية في هذا الصدد، موضحين أن ما يتم تداوله لا يعدو كونه تسريبات إعلامية إسرائيلية لا أساس لها من الصحة.

وفي هذا السياق، نفى حزب الله، بشكل قاطع وصول أي مقترحات رسمية جديدة أو محددة بشأن وقف إطلاق النار إلى لبنان أو حزب الله، ما يزيد من حدة التوتر القائم ويُلقي بظلال من الشك على مصداقية التصريحات الإسرائيلية.

محتوى مسودة الاتفاق

شهدت الساحة الإعلامية في الفترة الأخيرة تداولاً واسعاً لمعلومات غير مؤكدة حول فحوى المسودة الاتفاقية المقترحة من الجانب الأمريكي، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المقترحات تستند في جوهرها إلى المطالب التي طرحها عاموس هوكشتاين، المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي، خلال زياراته الأخيرة إلى العاصمة اللبنانية بيروت. وتكشف التقارير الواردة أن بنود الاتفاقية المزمعة قد تبلورت من خلال سلسلة من المباحثات الدبلوماسية رفيعة المستوى، وقد شارك في هذه المفاوضات نخبة من المسؤولين الأمريكيين البارزين، يتقدمهم عاموس هوكشتاين، الممثل الخاص للولايات المتحدة في لبنان، وبريت ماكغورك مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط، وقد عقد هؤلاء المسؤولون لقاءات مكثفة مع بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء الكيان الصهيوني.

وفي سياق متصل، أفاد موقع "أكسيوس" الإلكتروني الأمريكي بأن المسؤولين المذكورين قد أطلعوه على تفاصيل مسودة الاتفاقية، ويُذكر أن هذه الوثيقة تتضمن التزامات صريحة من جانب الحكومتين الإسرائيلية واللبنانية بالشروع في اتخاذ خطوات ملموسة وفعالة نحو التطبيق الشامل والدقيق للقرار الأممي رقم 1701، الصادر عن مجلس الأمن الدولي، ويجدر التذكير بأن هذا القرار كان له الدور الحاسم في وضع حد للنزاع المسلح الذي اندلع في لبنان عام 2006.

واستنادا إلى ما كشف عنه الموقع الإخباري "أكسيوس"، فإن الاتفاقية المرتقبة ستدخل حيز التنفيذ في غضون ستين يومًا، وبموجب بنودها، يلتزم الكيان الصهيوني بسحب قواته من الأراضي اللبنانية بصورة تدريجية خلال أسبوع من إعلان الاتفاق، وسيحل محل هذه القوات عشرة آلاف جندي من الجيش اللبناني، تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى.

ومن الجدير بالذكر أن مسودة الاتفاق تنص على أن أي صفقة لتوريد الأسلحة إلى لبنان أو تصنيعها داخل أراضيه، يجب أن تحظى بموافقة الحكومة اللبنانية، كما تُخوَّل القوات الأمنية الصلاحيات اللازمة لتنفيذ قرار "منع تسليح حزب الله".

وبناءً على هذه المسودة، تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتعيين ضابط عسكري رفيع المستوى ومسؤول بارز في الأمن القومي الأمريكي، للإشراف على آلية المراقبة وضمان تنفيذ بنود الاتفاق بحذافيرها.

علاوة على ذلك، تتضمن المسودة بندا مثيرا للجدل يقضي بمنح لبنان الشرعية للكيان الصهيوني لإجراء طلعات جوية عسكرية في أجوائه، وفي المقابل، ستقتصر الطلعات الجوية الإسرائيلية فوق لبنان على الأغراض الاستخباراتية حصرا، مع الالتزام بأن تكون "غير مرئية بالعين المجردة قدر المستطاع" و"ألا تخترق حاجز الصوت" احترامًا لسيادة الأجواء اللبنانية.

تقديم نصر سياسي لتل أبيب على طبق من ذهب

في ضوء التسريبات الإعلامية حول مسودة الاتفاق الأمريكي المقترح يتجلى بوضوح سعي البيت الأبيض الحثيث لفرض هزيمة سياسية فادحة على الجانب اللبناني، وتحقيق مآرب الكيان الصهيوني من هذه الحرب.

يتمثل جوهر هذا المسعى في إخضاع حزب الله وتجريد لبنان من سيادته العسكرية، مع منح تل أبيب امتيازات غير مسبوقة للتحرك العسكري المطلق في الأجواء والمياه والأراضي اللبنانية.

يأتي هذا التحرك الدبلوماسي الأمريكي، في وقت بات فيه حتى أشدّ المستوطنين تفاؤلاً في الأراضي المحتلة يفتقد الأمل في تحقيق نصر بهذا الحجم، وذلك بعد مرور ما يقارب عن الشهرين على اندلاع المواجهات، ومع تكشف الحقائق الميدانية الصارخة.

وفي حين يبذل جيش الاحتلال قصارى جهده لإحراز أي تقدم ميداني يمكن استثماره كورقة تفاوضية، إلا أن القوة العسكرية لحزب الله حالت دون تجاوزه للحدود، ناهيك عن عجزه عن تثبيت وجود عسكري في قرى جنوب لبنان.

في هذه الفترة، برهنت المقاومة على قدرتها الفائقة في تحييد القدرات العسكرية الثقيلة للكيان، متجاوزةً تدمير الدبابات والمركبات المدرعة لتطال المروحيات أيضاً، وقد نجحت في توسيع نطاق عملياتها الصاروخية والمسيّرة، متخطيةً المستوطنات الحدودية لتصل إلى قلب الأراضي المحتلة وجنوبها.

وفي هذا السياق، تكررت إخفاقات منظومة "القبة الحديدية" المزعومة أمام التكتيكات العملياتية المتطورة لحزب الله، ما أدى إلى إصابة مراكز استراتيجية ذات أهمية اقتصادية وعسكرية وأمنية بالغة للكيان الصهيوني.

ووفقاً لأحدث الإحصائيات الصادرة عن حزب الله فقد أسفرت العمليات العسكرية للمقاومة عن خسائر فادحة في صفوف الكيان، حيث تجاوز عدد القتلى من الجنود الصهاينة المئة، فيما بلغ عدد الجرحى الألف، أما على صعيد العتاد العسكري، فقد تم تدمير 43 دبابة من طراز ميركافا، وأكثر من ثماني جرافات عسكرية، ومركبتين مدرعتين، وناقلتي جند، ومركبتي هامر، إضافةً إلى إسقاط ما يزيد على أربع طائرات مسيّرة من طراز هيرمس 450، وطائرتين من طراز هيرمس 900 التابعة للجيش الصهيوني، وذلك خلال المواجهات المحتدمة في جنوب لبنان.

عقب تعرضه لضربات أمنية موجعة في قضية أجهزة الاتصال، وفقدانه لجزء حيوي من شبكة قيادته السياسية والعسكرية، بادر حزب الله بسرعة فائقة إلى إعادة هيكلة قدراته التنظيمية، وقد تجلى نجاح هذا المسعى في التحول الملحوظ من الموقف الدفاعي إلى الهجومي خلال الأسابيع الأخيرة، ما أدى إلى تفاقم أزمة النزوح الداخلي في الأراضي المحتلة، وتبديد آمال حكومة الحرب في تل أبيب في إيجاد حل عسكري لهذه المعضلة المستعصية.

واستناداً إلى المعطيات الميدانية الراهنة، يمكن الجزم بأن المقاومة سترفض الاتفاقية المقترحة من قبل الولايات المتحدة، ولن تُكلل مساعي البيت الأبيض الرامية إلى انتشال الكيان الصهيوني من مستنقع الحرب اللبنانية، بالنجاح السياسي المنشود.

وفق رؤساء الأجهزة الأمنية الإسرائيلية: حماس لن تتراجع عن شروطها والمرونة مطلوبة للتوصل لاتفاق

أكّد اول امس الاحد رؤساء الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، أن حركة حماس لم تتراجع عن شروطهـــا للتوصّل إلى اتفاق تبادُل أسرى ووقف لإطلاق النار في قطاع غزة، مشـــيرين إلى أنه بدون "مرونة" إسرائيليّـــة، لن يتمّ التوصّل لاتفاق.

جاء ذلك بحســـب ما أوردت وسائل إعلام إسرائيلية عديـــدة، بينها موقع "والـــلا" الإلكترونـــيّ، والقناتان 12 و13. ووفق موقـــع "واللا"، فإن كلًا من رئيس جهاز الأمن الإسرائيلي العامّ ("الشـــاباك")، رونين بـــار، ورئيس الموســـاد دافيد برنياع، ورئيس أركان الجيش الإسرائيـــلي، هرتسي هليفي، والمسؤول عن ملف الأسرى والرهائن الإسرائيليين من قبل الجيش، نيتسان ألون، يرون أنـــه "لا يُتوقّع أن تتخلّى حماس عن شروطهـــا لإنهاء الحرب، والانســـحاب الإسرائيلي مـــن غزة". وذكرت تقاريـــر إسرائيلية اول امس الأحـــد، أن برنيـــاع، سيســـتعرض، "خطة جديدة" أعدّها الجهاز، بهدف "تحريـــك" مفاوضات اتفـــاق تبادل الأسرى مـــع حركة حمـــاس، وذلك خلال مداولات أمنيـــة طارئة يعقدها نتنياهو.

ونقلت القنـــاة 13 عن مصدر أمني رفيع قولـــه، إن "الاجتمـــاع يأتي في ظل رفض حركة حماس للمقترحات الحاليـــة المطروحة، مما دفع الأجهزة الأمنيـــة إلى إعداد مقترحـــات جديدة سيتم استعراضها خلال النقاش".

وأول امـــس الأحد، نقلـــت القناة عن مســـؤولين أمنيين إسرائيليين، أن "القرار في النهاية يعود إلى المســـتوى الســـياسيّ فقط، وفي يديه ما إذا كان سيُتيح مرونة في الموقف الإسرائيلي".

وذكـــر تقريـــر "والـــلا" نقلا عن مصدريـــن، قال إنهمـــا مطّلعان على الموضـــوع، أنه "إذا كانـــت الحكومة الإسرائيليـــة مهتمّـــة باتفاق لإطلاق سراح الرهائـــن، فعليهـــا أن تبـــدي مرونة بشـــأن مواقفهـــا الحالية". ولفت التقريران إلى أن رؤساء الأجهزة الأمنيّـــة الإسرائيلية أكدوا على ذلك، في المناقشـــة التي تُعقد لبحث موضوع التوصل لاتفاق، مساء اول امس الأحد، بمشـــاركة رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ووزراء آخرين.

ونقل "واللا" عـــن مصادر وصفها بالمطّلعة، قولها إن المفاوضات بشأن اتفاق تبـــادُل أسرى "لا تزال متوقفة، لكن رؤساء الأجهزة الأمنية مهتمّون بصياغـــة خطّة جديدة، من شـــأنها تحريك المفاوضات بشأن الاتفاق".

ووفق التقرير، فإن رؤساء الأجهزة الأمنيـــة المذكورين، يرون أن "حماس تريد التوصل إلى اتفـــاق مع إسرائيل، ولكن على الرغم من ذلك، وبعد اغتيال زعيمها، (يحيى) السنوار، والضربات الإضافيـــة التـــي تلقّتها، لـــم تغير (الحركة) مطلبيْها الأساسيْن؛ وقف الحرب، وانسحاب الجيش الإسرائيليّ من قطاع غزة".

وذكر مصدر لم يســـمّه التقرير، أن "حماس لم تستســـلم، والتقدير لدى أجهزة الأمـــن، هو أنه من غير المتوقّع أن تستسلم أيضا".

وبحســـب القناة 12، فإن رؤســـاء أجهزة الأمن قالوا للوزراء إن "حماس لن تتخلى عـــن مطالبتهـــا بمخطط ينهي الحـــرب والانســـحاب الكامل للجيش الإسرائيـــلي، ولا توجد طريقة أخرى لإعادة المختَطفين إلى ديارهم"، مشـــدّدين على أن " عـــدم اتباع هذا المســـار، يعنـــي الوصـــول إلى طريق مسدود، والتخلّي عنهم".

وتطرّق التقريـــر إلى احتمال تنفيذ مرحلة أولى من مقـــترح تم التفاوض بشأنه، قبل بضعة أشهر، والذي ينصّ على إطلاق سراح مـــا يصل إلى 33 من الرهائـــن الإسرائيليـــين، مقابل وقف إطـــلاق النار لمدة 42 يومًـــا، وذكر أن "التقديـــرات تشـــير إلى أن حماس لن توافق على الدخول في هذه الخطوة، إذا لم تحصل عـــلى ضمانات بأن إسرائيل ستنســـحب في المراحـــل التاليـــة من الاتفاق، من محور فيلادلفي".

ونقل التقرير عن مسؤول إسرائيليّ وصفه برفيـــع المســـتوى، القول إن "رسالة رؤســـاء الأجهزة الأمنيّة، هي أن هذه النقاط، إلى جانب آخر تطوّرات الحرب في غزة ولبنـــان، والصراع مع إيران، ونتائـــج الانتخابات الأميركية؛ تتطلّب إعـــادة التفكـــير، ومرونة في موقـــف إسرائيـــل، إذا كانت ترغب في التوصّل إلى اتفاق".

وأول امس الأحد، عُقد اجتماع بشأن اتفاق تبـــادُل أسرى بين رئيس جهاز الشـــاباك، رونين بار، ورئيس الموساد دافيد برنيـــاع، ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هرتسي هليفي، والمسؤول عن ملف الأسرى والرهائن الإسرائيليين من قبل الجيش. كما عُقد اجتماع مع وزير الأمـــن المعيّن حديثـــا، يسرائيل كاتس، بشـــأن الموضوع ذاته، على أن يتبع ذلك اجتماع رئيسي بمشـــاركة نتنياهو. وادعى وزير الأمن الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، خلال زيارة له إلى مقر قيادة الأسرى في الجيش الإسرائيلي اول امس، أن إعـــادة الأسرى والمفقودين هي "الهدف الأخلاقـــي الأهم" ضمن أولويات حرب الإبـــادة الجماعية التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة. وخلال الزيارة التي رافقـــه فيها المدير العام المســـتقيل لوزارة الأمـــن، إيال زامير، قُدمت لكاتـــس إحاطات حول الوضع الراهن من قبـــل رئيس قيادة الأسرى والمفقودين، اللواء المتقاعد نيتســـان ألون، واللواء المتقاعد يوآف مردخاي، ومسؤولين آخرين معنيين بهذا الملف.

وجاء في بيان صدر عن وزارة الأمن أن الإحاطة تمحورت حول التطورات الاســـتخباراتية والعملياتية المتعلقة بالأسرى الإسرائيليين المحتجزين لدى فصائـــل المقاومة في قطـــاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023.

الأولمبي الباجي

الزلفاني يراوغ الفريق والزواغي مدربا جديدا

جلال العرفاوي

بعد مرور 4 جولات على تعيينه منذ تسلمه للمقاليد الفنية للفريق وفي خطوة مفاجئة اختار المدرب يامن الزلفاني الانسحاب من تدريب الأولمبي الباجي بعد الهزيمة الأولى منذ انطلاق بطولة الرابطة المحترفة ضد الترجي الجرجيسي بملعب مجاز الباب وهي هزيمة ساهمت في خسارة الأولمبي لطليعة الترتيب بعد أن مكث بها 7 جولات كاملة.

أسباب غير وجيهة

إعلان المدرب يامن الزلفاني عن انسحابه من تدريب الفريق في هذا الوقت بالذات طرح أكثر من سؤال حول الأسباب الحقيقية التي تقف وراء اتخاذه مثل هذا القرار حيث أكد المدرب أن مغادرته للأولمبي تعود بالأساس إلى ظروف عائلية ورغبته في الالتحاق بعائلته التي تقيم بدولة الامارات العربية المتحدة ولئن بدا ما قاله المدرب إنسانيا إلا أن حجة الزلفانيرأى فيها أحباء الأولمبي أنها تدخل في باب " المراوغة " ولم تقنعهم وهي غير منطقية بالمرة متسائلين هل كان يدرك هذا المدرب قبل مجيئه إلى باجة بأنه سيتحمل العيش بعيدا عن عائلته ؟ ولماذا اختار هذا الوقت بالذات للإعلان عن انسحابه من تدريب الفريق ؟ أم أن هنالك أسباب خفية وراء " هروبه " من باجة ؟ أم أن خوفه من ردة فعل الأحباء على النتائج السلبية كانت السبب في مغادرته للأولمبي الباجي ؟

حصيلة سيئة

لا يمكن اعتبار النتائج التي حققها المدرب يامن الزلفانيمنذ توليه الإشراف على تدريب الأولمبي الباجي انطلاقا من الجولة 5 ذهابا إيجابية حيث حقق انتصارا وحيدا خارج القواعد ضد قوافل قفصة مقابل تعادلين بنتيجة 1 ـ 1 ضد النادي الإفريقي و0 ـ 0 أمام النادي الصفاقسي خارج القواعد وهزيمة ضد الترجي الجرجيسي حاصدا بذلك حصيلة من النقاط بلغت 5 نقاط من 12 نقطة ممكنة وهو ما يعني نسبة نجاح أقل من النصف أي 41.66 % إضافة إلى حصيلة متعادلة بين خطي الهجوم والدفاع بلغت 3 أهداف ولم يستطع إنجاز نصف ما أنجزه المدرب السابق ناصيف البياويهي حصيلة بعيدة كل البعد عن طموحات الأحباء الذين كانوا يمنون النفس بمواصلة السلسلة الوردية بعد بداية مثالية مع المدرب السابق ناصيف البياوي.

سوء تصرف في الرصيد البشري

من خلال المقابلات الثلاثة الماضية وخاصة اللقاء الأخير أمام ترجي جرجيس شهد المردود العام للفريق تراجعا كبيرا بسبب الاختيارات التكتيكية وطريقة لعب التي فرضها المدرب الزلفانيعلى اللاعبين وعدم توظيفه السليم لهم واستبعاد عدد منهم مما أفقد الفريق الكثير من إمكانياته وأضحت الخطوط الثلاثة مفككة وقد أجمع الأحباء أن الاختيارات التكتيكية وطريقة لعب التي فرضها المدرب على اللاعبين قد أدت إلى تحقيق مثل هذه النتائج كما أن " الفلسفة " الزائدة التي اعتمدها من خلال إقحام لاعبين في غير مراكزهم الأصلية على غرار فراس فضلي وتشبثه بلاعبين غير جاهزين كالمهاجم بشير المقدم واستبعاد آخرين على غرار المدافع المحوري جاسر الخميري ومتوسط الميدان الدفاعي يحي المطيري والمهاجم فخر الدين العوجي والمالي " نامان كايتا " ومتوسط الميدان الروندي " أنيسيتإيشموي " والذين لم ينالوا فرصة اللعب بعد مرور 8 جولات كاملة.

تصريحات مسيئة للفريق

بعد انسحابه من تدريب الأولمبي الباجي لأسباب عائلية كما جاءت على لسان المدرب يامن الزلفاني وبعد أن تعاقد مباشرة بعد خروجه بـ 24 ساعة فقط من باجة مع الفريق العراقي نادي ديالى جاءت تصريحات هذا المدرب لدى إحدى وسائل الإعلام المسموعة مسيئة جدا للفريق ولأحبائه حيث أكد وجود خلافات كبيرة بين أعضاء الهيئة المديرة وأضاف أن هنالك عدة مدربين أصيلي مدينة باجة ووكلاء لاعبين يتدخلون في شأن الفريق بغاية " السمسرة " وبيع اللاعبين وأكد أن خروجه من الأولمبي الباجي كان بفعل فاعل دون أن يكشف من يقف وراء ذلك . وقد أثارت تصريحات الزلفاني غضبا كبيرا لدى أحباء الأولمبي الباجي الذين طالبوا الهيئة المديرة بالرد على ما جاء على لسان المدرب السابق وتقديم شكوى ضده من أجل الإساءة لفريقهم.

الفريق يستنفد حقه في التعاقد مع المدربين

قرار المدرب يامن الزلفاني المفاجئ بمغادرة الفريق وضع الهيئة المديرة في وضعية صعبة ومن حسن الحظ أن بطولة الرابطة الأولى قد ركنت إلى الراحة لمدة أسبوعين لفسح المجال للمنتخب الوطني للعب مبارتين لحساب التصفيات المؤهلة إلى " كان المغرب 2025 " حيث سارعت بتحديد قائمة تضم كل من طارق جراية وجمال خشارم والأسعد الدريدي وحمادي الدو ومنتصر الوحيشيوعادل السليمي وتم في الأخير الاختيار على المدرب قيس الزواغي ليكون المدرب الجديد للأولمبي الباجي والذي سيواصل عمله إلى غاية نهاية الموسم حيث أنه واستنادا إلى القوانين المعمول بها فإن الفريق استنفذ حقه في التعاقد مع المدربين خلال الموسم الحالي 2024 / 2025 (3 مدربين خلال موسم واحد) .

تجربة ثانية مع الأولمبي

تعتبر تجربة للمدرب الجديد قيس الزواغي مع الأولمبي الباجي هي الثانية حيث سبق له وأن أشرف خلال موسم 2014 / 20215 على تحضيرات الفريق والتي انطلقت منذ غرة جويلية 2014 وذلك إلى غاية شهر سبتمبر 2014 حيث وقبل 5 أيام من انطلاق نشاط بطولة الرابطة الأولى اختار الزواغي الانسحاب من تدريب الأولمبي وعوضه آنذاك المدرب كمال الزواغي . وقد اختار المدرب الجديد الإبقاء على نفس الإطار الفني الذي انطلق في العمل منذ بداية الموسم الرياضي الجديد وهو المتكون من حمدي المرزوقي مساعدا له وعادل النفزي مدربا لحراس المرمى ومروان الهويملي أخصائي العلاج الطبيعي وعزيز الشويبي محلل إحصاء ونتائج.

رغم ترشحه للمرة 17 على التوالي لكأس امم افريقيا

"مخالب" نسور قرطاج في حاجة الى "الصيانة" وحماية مميش واجبة

محمد الدريدي

حقق المنتخب الوطني التونسي إنجازًا جديدًا في تاريخه الرياضي بترشحه للمرة السابعة عشرة على التوالي لكأس أمم إفريقيا، التي ستستضيفها المغرب في عام 2025. هذا الترشح يعكس مدى التفوق والثبات الذي يتمتع به الفريق التونسي، لكنه أيضًا يكشف العديد من النقاط التي تحتاج إلى مراجعة وتحسين الاداء لضمان تحقيق أداء أفضل في قادم الاستحقاقات.

مسيرة التصفيات و الترشح

بدأت رحلة المنتخب التونسي في التصفيات تحت قيادة المدرب السابق فوزي البنزرتي، الذي قاد الفريق في المباريات الأولى من المجموعة التي ضمت منتخبات مدغشقر وغامبيا وجزر القمر حيث تمكن الفريق من تحقيق نتائج إيجابية في مباريات الذهاب.

و تحت قيادة فوزي البنزرتي، اعتمد الفريق على استراتيجية هجومية، ركز فيها المدرب السابق للمنتخب على التحكم في وسط الميدان واستغلال الأجنحة وتمكن المنتخب من تحقيق انتصارات مهمة على مدغشقر وغامبيا، بينما تعادل مع جزر القمر في مباراة صعبة أظهرت بعض نقاط الضعف في الدفاع. كانت الفترة مع البنزرتي مشجعة، لكنها لم تكن خالية من التحديات، حيث برزت الحاجة لتحسين الأداء الدفاعي والتوازن بين الهجوم والدفاع.

و بعد رحيل فوزي البنزرتي، تولى مساعده قيس اليعقوبي رفقة عثمان النجار قيادة الفريق في المراحل الأخيرة من التصفيات. اعتمد اليعقوبي فلسفة تكتيكية جديدة تركز على التوازن والاعتماد على اللعب الجماعي الهجومي وتحت قيادته، نجح المنتخب في التأهل لكأس امم افريقيا بعد تحقيق انتصارا أمام مدغشقر بنتيجة 2-3 ، مما ساعده في تصدر المجموعة والتأهل للبطولة.

دور هيئة التسوية في خلاص مستحقات المدربين

من النقاط الحرجة التي واجهها الفريق خلال التصفيات كانت قضية تأخير صرف أجور المدربين والطاقم الفني، وهو أمر بدأ منذ جويلية 2024. هذا التأخير أثر بشكل سلبي على المعنويات والتركيز، حيث كان من المفترض أن يتلقى الجهاز الفني أجورهم بانتظام لضمان استقرار الفريق.

دور هيئة التسوية بالجامعة التونسية لكرة القدم كان حيوياً في محاولة حل هذه المشكلة. وعملت الهيئة جاهدة على جمع الموارد المالية وتوفير الدعم اللازم لضمان دفع مستحقات المدربين في أقرب وقت ممكن. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير مما يجب فعله لضمان عدم تكرار هذا التأخير مستقبلاً، وذلك من خلال إيجاد حلول مالية دائمة ومُستدامة.

نقاط للمراجعة

رغم الترشح ، هناك عدة جوانب تحتاج إلى مراجعة وتحسين لضمان أداء متميز في البطولة المنتظرة يجب على الجهاز الفني الاستمرار في دعوة المحترفين في الدوريات الأوروبية، مع إعطاء الفرصة للاعبين المتميزين في البطولة الوطنية للمشاركة لان هذا سيخلق توازنًا بين الخبرة والموهبة المحلية ويساعد في بناء فريق قوي ومتكامل.

كما يجب تعزيز التنسيق بين اللاعبين المحترفين والمحليين، لضمان انسجام الفريق وتقديم أداء جماعي متكامل.

التدريب المشترك والمعسكرات الطويلة قد تكون حلاً لتعزيز هذا التناغم و رغم التفوق الهجومي، يجب تعزيز الخطوط الدفاعية لضمان عدم تلقي أهداف سهلة. وقد يكون من الضروري استدعاء مدافعين جدد وتحسين الأداء الدفاعي ومن بين النقاط الهامة يجب تدريب اللاعبين على كيفية التعامل مع الضغوط الإعلامية والنقد الذي قد يؤثر على أدائهم فالدعم النفسي والإرشادات يمكن أن تكون مفيدة لتحسين الحالة الذهنية للاعبين.

أخطأ أمان الله مميش ، لكن أين الدعم النفسي و المعنوي للاعب؟!!

في المباراة التي جمعت منتخبنا الوطني بنظيره الملغاشي ، ارتكب الحارس الدولي الشاب أمان الله مميش خطأً كلف الفريق هدف التعادل مما عجل بخروجه في فترة ما بين الشوطين . رغم صغر سنه 19 عامًا وأهمية دوره كحارس للمنتخب والترجي الرياضي، إلا أن هذا الخطأ أثار الكثير من النقاش في وسائل الإعلام والبرامج التلفزية.

ويجب أن نذكر أن أمان الله مميش هو مستقبل كرة القدم التونسية، وقد حظي بدعم كبير من صفحات الكاف والهيئات الرياضية. ويجب على الجهاز الفني والجهاز الإداري تقديم الدعم النفسي والذهني له، وعدم الانسياق وراء ما يروجه الإعلام فالحارس الشاب يمتلك موهبة كبيرة وإمكانيات تؤهله ليكون من أفضل حراس المرمى في أفريقيا، ويجب الحفاظ على معنوياته وتشجيعه على تحسين أدائه من خلال التدريب والدعم المستمر لانه في النهاية ليس اول حارس يرتكب هفوات ولن يكون الاخير وكم من حراس كبار في العالم ارتكبوا اخطاء ثم عادوا لمستواهم الكبير بسرعة.

الاحاطة الذهنية والضغط النفسي يعتبران من أكبر التحديات التي يواجهها اللاعبون الشبان، وخاصة عندما يكونون في مراكز حساسة مثل حراسة المرمى. يجب العمل على بناء ثقة أمان الله مميش بنفسه، من خلال تقديم الدعم المعنوي والمشورة النفسية. العمل مع مستشارين نفسيين ومدربين متخصصين يمكن أن يساعد في تطوير قدرات التحمل النفسي وتحقيق الاستقرار الذهني المطلوب.

و يجب على الإعلام الرياضي أن يكون داعمًا للاعبين الشبان، لا سيما في فترات الأزمات. النقد البناء الذي يهدف إلى تحسين الأداء يجب أن يكون هو السمة الغالبة، بدلاً من التركيز على الأخطاء الفردية وإثارة الجدل. الإعلام يمكن أن يلعب دورًا إيجابيًا في تعزيز معنويات اللاعبين من خلال تسليط الضوء على النجاحات والتقدم الذي يحرزونه.

في سنه الـ19، يعتبر أمان الله مميش واحدًا من أبرز المواهب الشابة في كرة القدم التونسية. لعبه في نادي كبير مثل الترجي الرياضي يمنحه فرصة فريدة للتطور والنمو كحارس مرمى. الدعم المستمر من النادي والجهاز الفني للمنتخب يمكن أن يساعد في تحويل هذه الموهبة إلى أداء استثنائي على أرض الملعب.

الـ"كاف" يحتفي بمميش

نشر الإتحاد الإفريقي لكرة القدم تدوينة احتفى من خلالها بالأرقام التي سجلها حارس الترجي الرياضي التونسي أمان الله مميش في دوري أبطال أفريقيا. وقال الإتحاد إن حارس الترجي الرياضي حافظ على شباكه نظيفة في 12 مباراة خاضها سنتي 2023 و 2024 رغم أنه يبلغ 20 سنة من العمر. و حظي أمان الله مميش بدعم كبير من صفحات الـ"كاف" و من زملائه في الترجي الرياضي و المنتخب الوطني حيث يتم تسليط الضوء على مهاراته وإمكانياته. هذا الدعم يعكس الثقة الكبيرة في قدراته ومستقبله الواعد.

ترشح المنتخب الوطني التونسي لكأس أمم إفريقيا 2025 للمرة السابعة عشر تواليا ومع ذلك، يجب على الجهاز الفني سواء إن واصل قيس اليعقوبي و عثمان النجار أو الإطار الفني الجديد العمل على تحسين العديد من الجوانب لضمان تحقيق نتائج مشرفة في المسابقات القادمة. من الضروري الاستمرار في دعوة اللاعبين المحترفين وتدعيمهم بلاعبين من البطولة الوطنية، والعمل على تحسين التنسيق بين اللاعبين، وتعزيز الدفاع، وتقديم الدعم الذهني والنفسي اللازم للحارس الشاب أمان الله مميش و بقية المجموعة. إضافة إلى ذلك، يجب على هيئة التسوية بالجامعة التونسية لكرة القدم أن تجد الحلول العاجلة لضمان صرف أجور المدربين والطاقم الفني بانتظام لضمان استقرار الفريق. بهذا النهج الشامل، يمكن للمنتخب الوطني التونسي أن يسير نحو تحقيق إنجازات كبيرة في كأس امم افريقيا القادمة.